﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

كلية التربية

المجلة التربوية

***

إستراتيجية مقترحة في الشراكة المجتمعية المتجددة بين الجامعات السعودية والمجتمع المحلي لتلبية الإحتياجات والمشروعات البحثية في ضوء بعض التجارب العالمية

إعداد

د/ عبدالله بن فلاح محمد الشهراني

الأستاذ مشارك بقسم التربية

كلية التربية – جامعة بيشة– المملكة العربية السعودية

DOI: 10.12816/EDUSOHAG. 2020. 113434

المجلة التربوية. العدد التاسع والسبعون . نوفمبر ٢٠٢٠م

Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة لبناء استراتيجية مقترحة في الشراكة المجتمعية المتجددة بين الجامعات السعودية، ومؤسسات المجتمع المحلي لتلبية الاحتياجات والمشروعات البحثية في ضوء بعض التجارب العالمية. استخدم الباحث المنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي المناسب للوقوف على واقع الشراكة المجتمعية بين الجامعات السعودية. وبناء الاستراتيجية المقترحة للشراكة المجتمعية المتجددة من خلال نموذج تحليل النظم والاستفادة من نتائج الدراسة النظرية والميدانية. وتكوّن مجتمع الدراسة وعينتها من أعضاء هيئة التدريس بجامعة بيشة، والبالغ عددهم (٤٧٩) عضواً من أستاذ مساعد فأعلى. وقد ركزت الدراسة على الشراكة بين الجامعة والمجتمع المحلي والقطاع الخاص في دول المقارنة (الولايات المتحدة الإمريكية، والمملكة المتحدة، وكندا) ودراسة المعوقات التي تواجه الشراكة بين الجامعات السعودية والمجتمع المحلي في مواجهة الاحتياجات والمشروعات البحثية (جامعة بيشة ومجتمعها المحلي نموذجاً) على تطبيق الاستبانة.وقد أظهرت الدراسة العديد من النتائج من أهمها: هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة حول معوقات الشراكة المجتمعية المتعلقة بالمجتمع المحلي بدرجة كبيرة، وحول المعوقات المتعلقة بالجامعةوالتي تعيق الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمجتمع المحلي بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (٢.٤٥)، وهناك موافقة بين أفراد الدراسة حول معوقات الشراكة المجتمعية المتعلقة بالمجتمع المحلي بدرجة كبيرة بمتوسط حسابيعام بلغ (٢.٥٧)، كما أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة حول متطلبات الشراكة المجتمعية بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٤٤). وهناك فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) في محوري "معوقات الشراكة المجتمعية المتعلقة بالجامعة والمتعلقة بالمجتمع المحلي "يعزى للرتبة العلمية(أستاذ مساعد/ أستاذ مشارك وأستاذ) لصالح رتبة الأستاذ والأستاذ المشارك.وهناك فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) في محور "معوقات الشراكة المجتمعية المتعلقة بالجامعة تعزى للتخصص لصالح التخصص العلمي، وفي محور معوقات الشراكة المتعلقة بالمجتمع المحلي لصالح التخصص النظري" وفي ضوء النتائج قدمت الدراسة استراتيجية مقترحة تتضمن الشراكة المجتمعية المتجددة بين الجامعة والمجتمع المحلي لمواجهة الاحتياجات والمشروعات البحثية في ضوء بعض التجارب العالمية.

الكلمات المفتاحية : استراتيجية مقترحة–الشراكة المجتمعية– المجتمع المحلي– الاحتياجات والمشروعات البحثية – بعض التجارب العالمية

A Proposed Strategy in the Renewed Community Partnership Between Saudi Universities and Local Community Institutions to Meet the Research Needs and Projects in Light some of the Global Experiences

Dr. Abdullah Ben Falah MohammedAlshehrani
Associate Professor, College of Education,
University of Bisha

Abstract:
This study aimed to construct a proposed strategy in the renewed community partnership between Saudi universities and local community institutions to meet the research needs and projects in light of the global experiences. The researcher used the deductive and analytical descriptive approaches, which were appropriate to identify the reality of the community partnership between Saudi universities, and constructing the proposed strategy for renewed community partnership through the systems analysis model and get benefit from the results of the theoretical and field study. The study community and its sample consisted of the teaching staff members of University of Bisha, who were about (479) members, assistant professors and above. The study has been limited to partnership between the university, the local community and the private sector in comparison countries (United States of America, United Kingdom and Canada), and studying the obstacles of partnership between Saudi universities and the local community in facing research needs and projects (University of Bisha and its local community as a model) to apply questionnaire. The study has shown many results, the most important of which are: There is agreement among the study sample individuals on the obstacles of community partnership related to the local community to a large extent, the obstacles related to the university that hinder societal partnership between universities and the local community to a great extent, where the arithmetic average for this axis reached (2.45), There is agreement among the study members about the obstacles of community partnership related to the local community significantly with a general arithmetic average (2.57), also there is agreement among the study members about the requirements of the community partnership significantly and with an arithmetic average (2.44). There is a statistically significant difference at the level (0.01) in the "axis of “Community Partnership Related to the University" attributed to the academic rank (Assistant Professor / Associate Professor and Professor) in favor of the rank of professor and associate professor. In light of the results, the study presented a proposed strategy that includes a renewed community partnership between the university and the local community to meet the research needs and projects in light of some global experiences.

Key words: A Proposed Strategy - Community Partnership - Local Community - Research Needs and Projects - Some Global Experiences

المقدمة:

تسهم الشراكة المجتمعية في مواءمة مخرجات المؤسسات التربوية بشكل عام والجامعات بشكل خاص مع ما يتطلبه المجتمع وما يطمح له، وقد أنشأت هذه المؤسسات التربوية لخدمة المجتمع الذي يحيط به وحل مشكلاته وتطويره وتنميته.

إن الشراكة المجتمعية على وجه العموم هي مشاركة مؤسسات المجتمع بقطاعاتها المختلفة لتحقيق أغراض وأهداف محددة، وتعنى تسلسل تواصلي يمكّن الأطراف المعنية تحديد وتحقيق أهدافهم والتزاماتهم، ويؤدي إلى قرارات وتوصيات تأخذ في الحسبان آراء ومتطلبات الأطراف المعنية كلها (السويل، ١٤٣٠: ٢٤). كما أن الشراكة مع المجتمع المحلي وقطاعاته تسعى إلى تحالف الجهود لأجل تحقيق أهداف مشتركة، وتحديد شبكات عمل مشتركة ومستمرة (Nielsen, 2009:3).

وتحظى الشراكة بين الجامعات والمجتمع المحلي وقطاع الأعمال بمكانة مهمة في المجتمعات المتقدمة، لما تشكله من مجال خصب في مسيرة التقدّم والنهضة التي تحققها المجتمعات، ولذلك اهتمت الجامعات ومراكز البحث بهذه الشراكة وتطويرها من خلال تمويل أنشطتها من عوائد هذه الشراكة.

وقد ساهمت هذه العلاقة بظهور جامعات متجددة تمتاز بمرونة تتيح لها التجديد بما يتناسب وأهدافها ورسالتها وسياساتها الخاصة بها وتمكّنها من التكيف مع الظروف المتغيرة (الجبرين،٢٠١٨، ٢١).

ومن أبرز مظاهر التجديد عقد الشراكة المجتمعية مع الجامعات في المجالات البحثية، والاستثمارية لتنتج المعرفة وتسهم في تحقيق اقتصاديات المعرفة، كما تعمل على نحو كبير في إحداث نقلات نوعية في طبيعة الأسواق، وقدرات قطاع الأعمال والإنتاج وخبراته وتقنياته، ومستويات الجودة والتنافس وحصد الأرباح الكبيرة.

وتُعد الشراكة من أرقى صيغ العمل التعاوني المشترك، وهي صيغة متميزة حيث دخول أكثر من طرف في مشروع استثماري أو خدمي، أو مجتمعي، والشراكة ليست اشتراك في فكرة فحسب، بل هي شراكة ثابتة دائمة في مراحل العمل التشاراكي وتفاصيله المختلفة (الذيفاني، ٢٠١٤: ٣).

وتعرّف الشراكة المجتمعية: بأنها استثمار طويل الأجل يعود بالنفع على جميع الأطراف، وتهدف الشراكة المجتمعية إلى تحقيق التميز في البحث والتطوير واقتصاديات المعرفة بمشاركة المؤسسات التي لها تأثير مباشر في إجراء البحث والدراسة من حيث الدعم والتنفيذ، وكذلك بمشاركة تلك الأطراف التي من المؤمّل أن تتأثر بمخرجات هذه البحوث معرفياً وفنياً واقتصادياً، ويتم ذلك بتضافر الجهود المجتمعية والبحثية لتوفير مدخلات عينية أو غير عينية لإحداث التحسين المطلوب في جودة العملية البحثية (مهنا، ٢٠٠٦: ٢٥).

وقد أدركت الكثير من دول العالم أهمية تحقيق علاقات وظيفية علمية واستثمارية، بين جامعاتها وقطاعات وسوق العمل فيها، على قاعدة من الشراكة تؤدي إلى إفادة الشركاء، بما توفر من فرص توظيف البحث العلمي ومخرجاته في تطوير خبرات القطاعات وتطوير سوق العمل وفرص الاستثمار، وتحويل المعرفة إلى سياقات اقتصادية، ينتج عنها موائمة منهجية وموضوعية بين مخرجات الجامعة من المعرفة الناتجة عن البحث العلمي كما تفتح آفاقاً متجددة لتنامي الإنفاق على البحث العلمي من المجتمع المحلي وقطاعاته المختلفة (الذيفاني، ٢٠١٤: ٤).

ويلاحظ من تجارب الدول المتقدمة في حجم الإنفاق الذي استثمر في دعم أنشطة البحث والتطوير بالجامعات من قبل المجتمع المحلي في مجالات مختلفة، إذ يشير (ياقوت ،٢٠٠٧: ٤٤) إلى: أن شركات تقنية المعلومات الأمريكية حققت أرباحاً فاقت ١٥٠ مليار دولار أمريكي في سنة واحدة، واستثمرت شركات الأدوية في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا حوالي ٥٠ في المائة من قيمة مبيعاتها على البحث العلمي.

كما تبنى الشراكة العلمية والإنتاجية بين أطراف قادرة وممتلكه لعوامل وظروف نجاح هذه الشراكة، والثابت إن من أنجح تلك الشراكات هي تلك التي تكون أطرافها الجامعات ومراكز البحث العلمي من جهة وقطاع الأعمال والإنتاج من جهة أخرى، لما أحدثته من مخرجات مهمة عملت على نقل الأطراف والعالم المتصل بها إلى أوضاع متقدمة غيرّت الكثير من الصور والأنماط الاستهلاكية وطرائق وآليات التعامل مع المعرفة إنتاجاً، وتوطيناً، ونشراً وتعميماً (الذيفاني، ٢٠١٤: ٤).

وتؤكد بعض الدراسات أن الجامعة اليوم تضطلع بأدوار منبثقة عن الوظائف الرئيسة، وهي وظائف فاعلة وحيوية في حركة المجتمع العصري، إذ تشكل مختبرات للفحص

والاجتهاد العلمي والتعبير الفكري والمناظرة الثقافية، والبحث عن الحقيقة، والعمل على تحديث المجتمع، وربط الجسور بين الإنسان المتعلم والمجتمع، فالجامعة المتجددة لم تعد محصورة في إطار العمل الأكاديمي فحسب، بل بدأت تسهم بشكل فعّال في عملية البناء والتنمية، ونقل المجتمعات من التخلّف والتبعية الفكرية إلى مرحلة النهوض والاستقلالية، فتقوم بأدوار كثيرة عن طريق كوادرها وقياداتها الإدارية والعلمية، من أجل رفد التنمية والتحديث (الزيدي، ٢٠٠٥: ٩٤).

ومنها ما أشار كل من " مارفي ، ودانيال ، وماك جروث (Murphy, Daniel; McGrath, Dianne,2018) إلى ظهور اهتمام متزايد في الأدبيات الأكاديمية بالدور الذي تؤديه مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية لمجتمعاتها المحلية، وضرورة الاهتمام بمعالجة مشكلة النقص الذي تم تحديده في مشاركة الجامعة والمجتمع الأسترالي من خلال تجربة الأكاديميين الذين شاركوا في مثل هذه المشاركة في بيئة جامعية إقليمية، كما أشارت لعدد من الصعوبات التي تكتنف مشاركة الجامعات والمجتمع المحلي.

وأجرى" باتريشيا وكام ، (Desrosiers, Patricia L; Suk-hee, Kim,2019) دراسة اهتمت ببحث شراكة الممارسات الأكاديمية غير الربحية لدى أعضاء هيئة التدريس في مجال العمل الاجتماعي، وضرورة تزويد الشريك الأكاديمي بشريك محتمل إضافي في المشروع البحثي على مستوى المجتمع المحلي.

كما أن كلفة البحث العلمي في ارتفاع مستمر، ويحتاج إلى دعم متواصل، وإلى مصادر تمويل غير تقليدية بالإضافة إلى أن ذلك يؤدي للاعتماد على الذات، وعدم استقطاب خبراء من الخارج، وتوفير الملايين التي تصرف على الاستشارات التي تقدمها شركات ومؤسسات غير وطنية (ناجي، ٢٠٠٠: ٣٩٠).

وقد أشارت(دراسة Reid,Norman, 2000:2) أن المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات المشاركة المجتمعية في التعليم انعكست على توفر موارد مالية إضافية، كما أشارت إلى تحقيق درجة عالية من رضا المجتمع الخارجي.

كما أشارت دراسة Makuwira,2004:114)) إلى أن الشراكة المجتمعية أداة فعّالة لتحقيق مخرجات ذات جودة، كما أسهمت في تعزيز قدرات أطراف الشراكة وأسهمت في تحسين الحياة الاجتماعية.

مشكلة الدراسة:

تواجه الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمجتمع المحلي في الوطن العربي العديد من المعوقات من أبرزها: غياب البرامج والخطط التي تؤدي إلى وجود قنوات عمل يمكن إتباعها لكي يتم عملية المشاركة والتنسيق، وإعتماد الجامعات في أنشطتها تجاه المجتمع المحلي على بيانات يتم اختيارها عشوائياً، ولم يتم الحصول عليها بصورة دقيقة(عبدالستار، ٢٠٠٨)، وقد توصلت عددا من الدراسات السابقة لعدد من المعوقات التي تعترض شراكة الجامعات بمجتمعاتها المحلي، ومنها دراسة (الثنيان ، ١٤٢٩) التي توصلت لنتائج من أهمها ضرورة رسم السياسة العامة للبحث العلمي، وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية اللاّزمة للبحث العلمي، تمويل البحث العلمي بشكل عام في الجامعات السعودية ، إدارة مراكز الأبحاث العلمية، واقتراح أساليب ونماذج متنوعة للشراكة، ووضع قوانين منظمة للعمل المشترك، االتقويم والمتابعة. ودراسة Dodd&Wood 2010) التي أكدت على التحديات التي قد تواجه برنامج الشراكة المجتمعية، وضرورة تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع لتبادل المنافع بينهما.كما أجرى روني ستير (Roni Strier , 2011)) دراسة أشار فيها الي أن تطوير الشراكات المجتمعية أمر يشغل العديد من مؤسسات التعليم العالي . ربما مازال بناء الشراكات بين الجامعات والمجتمعات مهمة صعبة مرتبطة بالصعاب ؛ دراسة (خضر، ٢٠١١) التي هدفت اقتراح آلية تهدف إلى تحفيزالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو الشراكة مع المؤسسات البحثية في مجال البحث والتطوير، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ينبغي النظر في تنفيذ فعاليات تهدف لدعم واستدامة الشراكة المجتمعية في البحث العلمي، بالتوجه الإعلامي لإبراز الدور القوي للبحث العلمي في مجال تطوير المجتمع، ودعم مصادر غير تقليدية لتمويل الشراكة المجتمعية وتوجيه استراتيجيات المؤسسات البحثية نحو الاهتمام بالشراكة مع المجتمع المحلي.

وأشارت دراسة (الخليفة، ٢٠١٤) إلى ضرورة تفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات السعودية، وضرورة إجراء دراسات عن الشراكة المجتمعية بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع. كما أكّدت دراسة (Bailey,a, Burke,o, Weekes,T 2014) على ضرورة انخراط الجامعات في شراكات ومبادرات مع المجتمع المحلي، وضرورة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التفاعل بينهما. كما توصلت دراسة (مراد ،٢٠١٦) إلى ضرورة اقتراح أساليب متنوعة للشراكة المجتمعية الفعلية تستند على مبدأ الفائدة، وضرورة تهيئة

مناخ ملائم للشراكة بين الجامعات والمجتمع المحلي، وضرورة ضبط العلاقة بين المجتمع المحلي والجامعات، ووضع سياسة البحث المشتركة بينهما، ويحدد دور كل شريك في التنمية. ودراسة (محمد، ٢٠١٧) التي توصلت أن هناك عدة معوقات تحد من عملية الشراكة البحثية بعضها يتصل بالجامعات والبعض الآخر يتصل بالمجتمع المحلي، كما توصلت للحاجة الملحة لتوفير العديد من المتطلبات المرتبطة بالجوانب التشريعية، والقانونية، والتنظيمية، والأكاديمية، والمادية، والبشرية لإنجاح الشراكة بين الجامعات والمجتمع المحلي. كما توصلت دراسة (العنزي،٢٠١٨) إلى أهمية تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص جاءت بدرجة كبيرة. كما أكّدت دراسة (القباري، ٢٠١٨) على غموض اللوائح والسياسات المنظمة للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي مع المجتمع المحلي والقطاع الخاص، وغياب تشريعات الملكية الفكرية التي تقلّل من الشراكة البحثية مع القطاع الخاص، ولازال إنفاق المجتمع المحلي والقطاع الخاص غير كاف لتمويل للأبحاث العلمية.

كما تشير الدراسات أنها بلغت في بعض الدول ٦٠% في حين تحصد هذه الشركات من مخرجات الشراكة أرباحاً عالية تبلغ مليارات من الدولارات، هذه العلاقة تطورت في بعض البلدان إلى تخصيص كراسي للبحث العلمي في الجامعات تمنح لرؤوس الأموال، وتترجم عمق العلاقة ودرجة العناية بها، وتُعد كندا أنموذجاً واضحاً في هذا السياق، وتمتلك اليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا والهند والصين، وأمريكا وبريطانيا تجارب ناجحة، وممتدة إلى عقود بعيدة، وتستمر إلى اللحظة الراهنة (الذيفاني، ٢٠١٤: ٣)، مما يستدعي الاستفادة من تجارب الدول الرائدة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية حيث تتصدر القائمة في تصنيف Nature Index ثم المملكة المتحدة وكندا في ظل تأخر المملكة العربية السعودية واحتلالها المرتبة التاسعة والعشرون من التصنيف ذاته(العبدلي،٢٠١٩).

لذا دعت الحاجة الملحة لدراسة الشراكة المتجددة بين الجامعات السعودية والمجتمع المحلي في في ضوء بعض التجارب العالمية للتلبية الاحتياجات والمشروعات البحثية. وتفعيل أبعاد الشراكة المتجددة بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع المحلي لتلبية الاحتياجات والمشروعات البحثية في ضوء التجارب العالمية من خلال تقديم استراتيجية مقترحة في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

- **تعرف على بعض التجارب العالمية في مجال الشراكة المجتمعية المتجددة بين الجامعات والمجتمع المحلي في مجال البحث العلمي.**
- **الكشف عن معوقات الشراكة المجتمعية بين الجامعات السعودية والمجتمع المحلي لتلبية الاحتياجات ولمشروعات البحثية.**
- **التوصل إلى متطلبات الشراكة المجتمعية المتجددة بين الجامعات السعودية والمجتمع المحلي لتلبية الاحتياجات والمشروعات البحثية.**
- **التوصل لاستراتيجية مقترحة للشراكة المجتمعية المتجددة بين الجامعات السعودية المجتمع المحلي لتلبية الاحتياجات والمشروعات البحثية في ضوء بعض التجارب العالمية.**

أسئلة الدراسة:

- **ما التجارب العالمية الرائدة في مجال الشراكة المجتمعية المتجددة بين الجامعات والمجتمع المحلي في مجال البحث العلمي؟**
- **ما معوقات الشراكة المجتمعية بين الجامعات السعودية والمجتمع المحلي لتلبية الاحتياجات والمشروعات البحثية؟**
- **ما متطلبات الشراكة المجتمعية المتجددة بين الجامعات السعودية والمجتمع المحلي لتلبية الاحتياجات والمشروعات البحثية؟**
- **ما الاستراتيجية المقترحة للشراكة المجتمعية المتجددة بين الجامعات السعودية المجتمع المحلي لتلبية الاحتياجات والمشروعات البحثية في ضوء بعض التجارب العالمية؟**

فروض الدراسة:

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد الدراسة تعزى لمتغير الرتبة العلمية.**
- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد الدراسة تعزى لمتغير التخصص العلمي.**

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال:

- **الأهمية النظرية:**

- **إضافة معارف جديدة في أدبيات الشراكة المجتمعية من خلال التجديد التشاركي، وأنماط الشراكة، وجودة الإنتاج البحثي والمعرفي الناتج عن هذه الشراكات في التجارب العالمية.**
- **تقديم حقائق ومعلومات عن طبيعة اقتصاديات المعرفة ومتطلبات تكوينها من خلال توفير بيئة مناسبة لمنظومة المعرفة إنتاجاً وتطبيقاً.**
- **إثراء الأدب المتعلق بموضوعها، والذي يضاف للأدب في الدراسات الأخرى التي تناولت موضوعات مشابهه.**

- **الأهمية التطبيقية:**

- **تناولها لموضوع الشراكة بين المجتمع المحلي والمؤسسات البحثية في مجال الإنتاج البحثي في ضوء بعض التجارب العالمية والتي يترتب عليها:**
- **تحقيق التميز في البحث والتطوير واقتصاديات المعرفة بمشاركة المؤسسات التي لها تأثير مباشر في إجراء البحث من حيث الدعم والتنفيذ، ومشاركة تلك الأطراف التي من المؤمّل أن تتأثر بمخرجات هذه البحوث معرفيًا أو فنيًا، ويتم ذلك بتضافر الجهود المجتمعية والبحثية لتوفير مدخلات عينية وغير عينية لإحداث التحسين المطلوب في جودة العملية البحثية.**
- **عرض نماذج من التجارب العالمية والمحلية في مجال الشراكة بين المجتمع المحلي والمؤسسات البحثية في مجال الإنتاج البحثي للاستفادة منها في تطبيق البحوث وحل المشكلات المجتمعية والتنموية.**
- **كما يمكن أن تفيد نتائج هذه الدراسة كل من صانعي السياسات ومتخذي القرارات بالتعليم الجامعي وقطاعات المجتمع المحلي والقطاع الخاص في رصد الاحتياجات البحثية وأولويات التنمية في تقديم حلولاً ناجعة لها.**

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية: دراسة الشراكة المجتمعية المتجددة بين الجامعة والمجتمع المحلي، والاقتصار على ذلك في دول المقارنة (الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وكندا)، ودراسة واقع الشراكة المجتمعية بين الجامعات السعودية والمجتمع المحلي ومتطلباته (جامعة بيشة نموذجا ومجتمعها المحلي).**
- **الحدود البشرية: أعضاء هيئة التدريس من أستاذ مساعد فأعلى في جامعة بيشة لممارستهم البحث العلمي وأنشطته.**
- **الحدود الزمانية والمكانية: جامعة بيشة ومجتمعها المحلي من كافة قطاعات المجتمع الحكومية والخاصة خلال العام الجامعي ١٤٤٠/١٤٤١هـ.**

مصطلحات الدراسة:

- **الشراكة المجتمعية: العلاقات التعاونية المخططة والمنظمة في مجال البحث العلمي التي تتم بين الجامعات كبيوت (باعتبارها بيوت خبرة) خبرة ومجتمع معرفة – والمجتمع المحلي وفق إطار تعاقدي لتحقيق منافع وفوائد وأهداف مشتركة لكل منهما. (محمد،٢٠١٧: 249)**

التعريف الإجرائي للشراكة المجتمعية المتجددة: يقصد بها الباحث العلاقة التعاونية المخططة والتي تستند على تحديث الاحتياجات البحثية لدى المجتمع المحلي وإجراء البحوث العلمية لمواجهة هذه الاحتياجات

- **المجتمع المحلي: ويتمثل في المؤسسات التي يتحدد غرضها الأساسي في إنتاج سلعة أو عدد من السلع بتحويل المواد الخام إلى منتج جاهز أو سلعة شرائية وذلك باستخدام العمالة والآلات (مصطفى،١٩٩٧: ٣٣).**

المجتمع المحلي: هي تلك القطاعات من الحياة الاقتصادية الذي يتميز بحرية الإنتاج والاستثمار والتملك والبيع والشراء وغير ذلك من الأنشطة الاقتصادية البعيدة عن تدخل الدول (العسل،١٩٩٦).

كما يعرفه قنديل (٢٠٠٨: ٨٠) بأنها المؤسسات التي تكون خاضعة لرأسمال مجموعة من أفراد هدفهم الربح وتحقيق القوة الاقتصادية.

التعريف الإجرائي: ويقصد به الباحث المجتمع بكافة قطاعاته الحكومية والخاصة والتي تتبادل مع الجامعة التي أنشأت من أجله الاحتياجات البحثية لدعم وتطوير هذه القطاعات.

التعريف الإجرائي للمشروعات البحثية: هي تلك الأبحاث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس لتقديم حلول أو تطوير وفق الاحتياجات البحثية القائمة على الشراكة بين الجامعة ومجتمعها المحلي.

- **الاستراتيجية المقترحة: يعرف هيربرت ويلبرج (١٩٩٥: ٤٩) الاستراتيجية بمفهومها الواسع بأنها:" مجموعة عامة من الأحكام أو الخطوات التي تساعد الفرد في تحقيق مهمته، وعلى الرغم من أن الاستراتيجية تشتمل على عدد كبير من الأنشطة العامة، إلا أنها عادة ليست مقيدة بخطوات معينة".**
- **ويعرفها الباحث إجرائياً بأنها: مجموعة الإجراءات والخطوات التي تتخذها الجامعات السعودية وفق أسس بنائها والقائمة على الشراكة المجتمعية المتجددة والمجتمع المحلي لتلبية الاحتياجات والمشروعات البحثية في ضوء بعض التجارب العالمية وتنعكس هذه الإجراءات والخطوات في أنماط من الأفعال وتقوم في أعمالها بناءً على ما يردها من المجتمع الخارجي من اجتياحات بحثية أو اجتماعية ، وتسعى عمادة البحث العلمي ومعهد البحوث والاستشارات في الجامعات السعودية الحكومية (جامعة بيشة نموذجا) كجهة إدارية تعمل على تلبية احتياجات المجتمع الخارجي من خلال خطة البحث الممولة من ميزانية الجامعة أو ما يرد من تمويل خارجي.**

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الشراكة المجتمعية:

يتناول هذا المحور مفهوم الشراكة المجتمعية، وأهميتها، وأهدافها، وأشكال الشراكة بين المجتمع المحلي والجامعات، والتوجهات المعاصرة في التعاون بين الجامعات والمجتمع المحلي، وذلك على النحو الآتي:

١ - الشراكة المجتمعية:

تُعد الشراكة من أرقى صيغ العمل التعاوني المشترك، وهي صيغة متميزة حيث دخول أكثر من طرف في مشروع استثماري أو خدمي، أو مجتمعي، إذ تعطي للشريك الحق الكامل في إدارة المشروع من الفكرة إلى المنتج، والتقويم وحصد النتائج كيفما تكون سلبية أو إيجابية. بمعنى إن الشراكة ليست اشتراك في فكرة، وكفى، بل هي شراكة ثابتة دائمة في مراحل العمل التشاراكي وتفاصيله المختلفة (الذيفاني، ٢٠١٤: ٣).

يرجع أصل كلمة (الشراكة) في اللغة الى كلمة (شرك) (بفتح حروفها) وهي تعنى النصيب (البغدادي ، د.ت ، ٣٣٧)، ومن ثم فإن الشراكة والشرك والشركة بمعنى سواء وهي تعنى مخالطة الشريكين في البيع والميراث وخلافه .وقد ورد في مختار الصحاح (الرازي ، ١٩٧٧ ،٣٣٦) إن جمع كلمة(شرك) هي شركاء وأشراك مثل شريف وشرفاء وأشراف، ومن ثم فالشراكة تعني التشارك وجاء في القاموس المحيط (أبادي ، ١٩٧٧، ٣٠٨-٣٠٩) إن الشراكة بمعنى قد اشتركا وتشاركا وشارك أحدهما الآخر وجمعها شرائك في البيع والميراث وورد في (لسان العرب (٢٠٠١ ، ٢٢٤٨) إن التشارك يعني المشاركة في الغنيمة والشريك هو المشارك، وشاركت فلانا بمعنى صرت شريكه وشريك وإشراك كما يقال نصر وأنصار ، والإشراك جمع الشرك وهو النصيب وشركاء بمعنى مستوون في الشيء وطريق مشترك أي طريق يستوى فيه الناس وجاء في (المعجم الوسيط ، ١٩٧٢، ٤٨٠) إن (شركة) أي جعل لكل منهما نصيب فيه ،فهو شريك ،أو(أشركه) في أمره بمعنى أدخله فيه ،وشاركه بمعنى كان شريكه، وشرك بينهم أي جعلهم شركاء ،وتشاركا واشتركا ، والشراكة بهذا المعنى تعني عقد بين أثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك .ويقال في المصاهرة رغبنا في شرككم وصهركم أي مشاركتكم في النسب وقد شركه في الأمر إذا دخل معه فيه وأشرك فلان فلانا إذا أدخله مع نفسه فيه وفي الاصطلاح فإن مفهوم (الشراكة) يعنى أكثر من عقد بين أثنين أو أكثر للقيام بعمل

مشترك ، فالشراكة(Partnersship) تعني تضافر الجهود على المستوى المحلي أو القومي، أو الإقليمي في مواجهة أي المشكلات المجتمعية من خلال اتصال فعال (Effective Communication) للوصول إلى اتفاق مع تعاون (Cooperation) للوصول الى صياغة مقبولة لهذه الشراكة سواء أكان هذا الأمر ملزما بعقد (مشاركة رسمية) أم تعاون ملزم بقيم (شراكة غير رسمية) وتأتي المشاركة في الموارد وتقوية أدوار جميع الأطراف المشاركة من خلال التنسيق (coordination)،وصولا إلى المشاركة الفعالة (Effective participation) في التنفيذ الفعلي في إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط والسياسات والأهداف والبرامج والمشروعات والأنشطة . ومن ثم فإن الشراكة تعني تعاون واهتمام بتبادل الأفكار وصولاً إلى بناء علاقات تعاونية، في وجود الثقة المتبادلة بين أطراف هذه الشراكة المجتمعية، متضمنة محادثات تأملية (Reflective Conversation) يشارك فيها الشركاء في مواجهة المشكلات وتحديث الخبرات وتطويرها والمساعدة وتعزيز الثقة والقناعة والحفز والممارسات التعاونية والمتبادلة بين الشركاء (Reflective Practice) . Minnes (1995,p886). تعويضاً لجوانب القصور بين هؤلاء الشركاء، إلى جانب الإسهامات المتبادلة التي تسمح بالتجديد والتحديث في الإعداد والتخطيط لدعم البرامج وتنفيذها.

وتعرف الشراكة لغة: يقال شاركه أي كان شريكه وأشركه في أمره أي أدخله فيه واشتراك الرجلان أي كان كل منهما شريكاً للآخر. والشريك تعني المشارك غيره في تجاره ونحوها (المعجم الوجيز،٢٠٠٠: ٢٤١-٢٤٢).

الشراكة لغةً: كما جاء لأبن منظور في لسان العرب الشراكة من شرك: الشركة والشركة سواء: مخالطة الشريكين. يقال: اشتركنا بمعنى تشاركنا، وقد اشترك الرجلان وتشاركا وشارك أحدهما الآخر. (ابن منظور، ٢٠٠١: ٢٢٤٨).

ومما سبق يتضح إجماع أغلب المراجع على ضرورة وجود طرفي أو أكثر ليتحقق مصطلح الشراكة، حيث أن لكل طرف دوره وحقوقه وواجباته.

٢- الشراكة:

تضافر جهود الحكومة مع القطاع الخاص والأهلي والخيري في مواجهة أي مشكلة وفي تحديث الخبرات وتطويرها وتقوية أدوار جميع الأطراف المشاركة وذلك من خلال التبادل في الآراء والأفكار والخبرات وتكاملها وفي الموارد والإمكانات المتاحة لدى الشركاء وتعويضا لجوانب القصور بين هؤلاء الشركاء (محروس،٢٠٠٠: ٣٦).

وأشار يعقوبي وعزيزي (٢٠٠٥: ٣) على أنها عملية هادفة يتم فيها اشتراك طرف أو أكثر مع طرف محلي أو وطني للقيام بإنتاج سلعة جديدة، أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر، سواء كانت المشاركة في رأس المال، أو بالتكنولوجيا، أو بالأفكار، وتعد هذه الشراكة استثمارا مشتركا، فالشراكة عبارة عن عقد أو اتفاق بين طرفين أو أكثر، قائم على التعاون فيما بين الشركاء، ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية، أو علمية، خدمية، أو تجارية)، وعلى أساس ثابت ودائم، وملكية مشتركة، ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال (الملكية)، وإنما في المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلامات التجارية، والمعرفة التكنولوجية، وكذا المساهمة في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق وتقاسم الطرفان للمنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية.

وعرفها القحطاني (٢٠٠٨: ١٦) بأنها عقد بين طرفين أو أكثر للقيام بعمل مشترك كما تعني تضافر جهود الجامعات مع القطاع الخاص في مواجهة أي مشكلة من خلال اتصال فعّال للوصول الى اتفاق وصياغة مقبولة لهذه الشركة سواء أكان هذا الامر ملزما بعقد (مشاركة رسمية) أم تعاونيا ملزما بقيم (شراكة غير رسمية) وذلك لتحقيق أهداف وطموحات أطراف الشراكة.

فالشراكة: تعني علاقة بين طرفين أو أكثر، نتيجة لتحقيق الفائدة العامة، والتي يكون أساسها المساواة والاحترام والعطاء المتبادل الذي يعتمد على التكامل، حيث يقوم كل طرف بتقديم إمكانات مادية وبشرية وفنية أو جزء منها لتعظيم العائد وتحقيق الأهداف فهي علاقة متكافئة لا يسيطر فيها طرف على الآخر، مما يسهم في تحديد الأهداف والتوقعات والاهتمامات والمصالح والمسؤوليات المشتركة بينهم كشركاء متساوين (طه،٢٠١٤: ١٠١) .

أما الشراكة المجتمعية فتتخذ صوراً متعددة تشمل شراكة الجامعة والمجتمع في دراسة احتياجاته وقضاياه المجتمعية والتنموية، والعمل على إيجاد الحلول والتطوير المستمر في جميع نواحي الحياة.

وعرّفها (قناوي:٢٠١٨) الشراكة المجتمعية بأنها "عملية مكمّلة للإدارة الحديثة وتكريس مبادئ الحكم الرشيد بحيث تقوم على التواصل بين المؤسسات والهيئات المحلية والمجتمع، وتعتمد على تبادل المعلومات بين الطرفين، وتقديم مدخلات من المواطنين بشأن

قضية ما قبل اتخاذ تلك المؤسسات والهيئات قراراً بشأن تلك القضية، أو وضع السياسات أو تحديد اتجاه لأخذ القرار".

ومن أبرز صور المشاركة الشراكة في مجال البحث العلمي، وتعرّف الشراكة في مجال البحث العلمي: بأنها استثمار طويل الأجل يعود بالنفع على جميع الأطراف، وتهدف الشراكة المجتمعية إلى تحقيق التميز في البحث والتطوير واقتصاديات المعرفة بمشاركة المؤسسات التي لها تأثير مباشر في إجراء البحث من حيث الدعم والتنفيذ، وبمشاركة تلك الأطراف التي من المؤمّل أن تتأثر بمخرجات هذه البحوث معرفياً وفنياً واقتصادياً، ويتم ذلك بتضافر الجهود المجتمعية والبحثية لتوفير مدخلات عينية أو غير عينية لإحداث التحسين المطلوب في جودة العملية البحثية (مهنا، ٢٠٠٦: ٢٥).

من خلال التعريفات السابقة يغلب على الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي، وجود مراكز وجهات متخصصة في البحث العلمي تمتلك المعرفة والمهارة والإبداع، والطرف الآخر يمثل المجتمع بقطاعاته المختلفة والتي تستفيد من من نتائج البحوث العملية لحل المشكلات التي تعاني منها أو تطوير أدائها في ظل التغييرات المتسارعة.

• أهداف الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمجتمع المحلي:

تهدف الشراكة بين الجامعات والمجتمع المحلي إلى الآتي:

١. تمكين الباحثين من التعامل مع مشكلات واقعية والمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لها.
٢. التوصل إلى نظام يضمن الاتصال والتنسيق المستمر بين الجامعات ومؤسسات المجتمع.
٣. ضمان الإفادة من الموارد والإمكانيات المتاحة بمؤسسات المجتمع في تطوير منظومة البحث.
٤. تكامل دور أعضاء الفريق البحثي والجهات الداعمة والجهات المستفيدة، والذي ينتج عنه جمع كافة الخبرات والإمكانات المتاحة للمشروع البحثي في بوتقة واحدة، مما يؤدي إلى مخرجات عالية الجودة.
٥. توفر فرص للباحثين لاكتساب المزيد من الخبرات والمهارات من الباحثين المشاركين الذين هم أكثر معرفة ودراية. (جمعة،٢٠١٢: ٩).

٣-أهمية الشراكة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المحلي:

يشير دكروري (٢٠٠٩: ٦٥) إلى أهمية الشراكة فيما يأتي:

١-أصبح العمل يعتمد على قواعد المعرفة والتكنولوجيا حيث يتم نقل المعرفة وتوظيفها يعتمد

على علاقة مراكز البحث العلمي وميادين تطبيقها.

٢-إن سرعة التقدم المعرفي والتقني جعل مبدأ التعليم المستمر ضرورة لازمة لضمان ارتفاع معدلات الأداء والمجتمع.

٣-تمر أساليب المجتمع وأدواته ووسائله بتحولات مستمرة بسبب التطور المستمر مما أحدث خللاً في هيكلة العمالة.

٤-إن الفجوة بين التقدّم والتخلّف فجوة معرفية تكنولوجية ومن ثم يجب أن تكون الجامعات دوماً هي النافذة التي تطل منها مؤسسات المجتمع على التقدّم، وتستشرف المستقبل.

أشكال الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمجتمع المحلي:

تشير الأدبيات الى وجود أكثر من نوع للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

أ- التصنيف الأول: يعتمد على نوعية الاتفاق المبرم بين أطراف الشراكة وينقسم إلى:

- النمط الرسمي للشراكة: وفية تتخذ الشراكة شكلا قانونيا رسميا من خلال وثائق رسمية مكتوبة.
- النمط غير الرسمي للشراكة: وفية تتخذ الشراكة شكلا لأنشطة أو علاقات عمل أخرى قصيرة دون أن تتضمّن وثائق مكتوبة.
- نمط مذكرة التفاهم: وفيه تتخذ الشراكة شكلا لمذكرة تفاهم رسمية مكتوبة تحتوي على تصريحات عريضة بالعلاقات التعاونية بين اطراف الشراكة.(هاشم،١٩٢:٢٠٠٥)

ب-التصنيف الثاني: يعتمد على نوعية الأهداف التي وجدت من أجلها الشراكة وينقسم إلى:

-شراكة فردية أو أحادية الطرفين: وتتخذ وفقاً لحاجة أحد الطرفين من الجامعة أو القطاع الخاص لحل مشكلة محددة وواضحة وتحقق فوائد مشتركة لطرفي الشراكة.

- شراكة متعددة الأطراف: ويشترك فيها اطراف عديدة تتصف بالتعقيد ولديها اهداف بعيدة المدى ويمكن تحقيقها على المدى الطويل وهي تحتاج الى تعاون شامل والتزام طويل الأمد من كل الأطراف.(العتيبي، ٢٠١٢:ص٤٩).

ج-التصنيف الثالث: يعتمد على طبيعة الشراكة وينقسم الى:

-شراكة تعاونية: وتدور حول إدارة وتنظيم الشراكة على أساس تشاركي بين أطرافها وتكون العلاقة بين الأطراف افقية.

– شراكة تعاقدية: وتعنى بترتيبات توصيل الخدمات بموجب عقد الطرفين وتكون العلاقات بين اطراف الشراكة عمودية.(دكروري ،٢٠٠٩:ص٩).

د–التصنيف الرابع: يعتمد على نوعية أطراف الشراكة وينقسم إلى:

–الشركات الحكومية: وفي هذا النوع تكون الحكومة أحد طرفي الشراكة وهي التي تقوم بالتمويل وتضع القواعد والتشريعات القانونية للشراكة التي تمولها وتلزم المؤسسات المنفذة للشراكة.

–الشراكات المتمركزة حول المجتمع: وهي الشراكة التي يشترك فيها المجتمع بفاعلية في جميع عملياتها وهذا النوع له تأثير في المجتمع أكثر من تأثيرها على المؤسسات المنفذة.

–الشركات الخاصة: وهي الشراكات التي تكون فيها المؤسسات الخاصة أحد طرفي الشراكة وهي التي تقوم بعملية التمويل مقابل حل مشكلات معينة تعاني منها (طه،٢٠٠٧: ٦١٠).

*** أشكال الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمجتمع المحلي:**

تتخذ الشراكة بين المجتمع المحلي والجامعات أشكالاً متعدده منها: (خضر،٢٠١١: ١٨ –١٩)

- **البحوث المدعومة: وهي أكثر الأشكال شيوعا في الشراكة بين الجامعات والمجتمع المحلي، وتتم من خلال قيام منشآت المجتمع المحلي بتمويل بحوث علمية لحل مشاكل محددة لصالحها أو لصالح المجتمع.**
- **البحوث التعاقدية: وهي البحوث التي تخدم أهداف ومنافع خاصة لمنشأت المجتمع المحلي؛ حيث تسعى للشراكة مع الجامعات لتنفيذ بحوث في أنشطة ومجالات معينة.**
- **الخدمات الاستشارية: حيث تتم إعارة بعض أعضاء هيئة التدريس للعمل كخبراء أو مستشارين غير متفرغين في المنشـــأت بما لا يتعارض مع سير العمليـــة التعليميـــة، مع وضع الإمكانات العلمية والفنية المتوفرة في الجامعات من مختبرات ومعامل وقواعد بحثية للاستفادة منها لتلبية احتياجات المنشأت وفق أطر وصيغ محددة للتعاون.**
- **التضامن: وهذا الشكل تتضامن فيه مجموعة من المنشآت لدعم بحث علمي يتناول قضية فنية للصالح المشترك لهذه المجموعة من المنشأت، وتقوم بتغطية التمويل للبحث الذي يعهد بتنفيذه لإحدى الجامعات.**
- **التراخيص: بموجب هذا النوع من الشراكة تحصل المنشآت على حق تجاري في الملكية الفكرية التي تعود للجامعة مقابل رسوم ترخيص أو نسبة من المبيعات، بعد قيام المنشأت**

بتحويل الفكرة أو الاختراع إلى منتج جديد.

- تأسيس الشركات: وهذا النوع من أنواع الشراكة غالبا ما يحدث عند تزايد عنصر المخاطرة لدى المستثمرين، خصوصاً عندما تكون التقنية الناتجة عن البحوث في مراحلها الأولى، فتقوم الجامعة المتجددة بالدخول كشريك مع المستثمرين في تأسيس الشركات لتنفيذ البحث.
- التعليم التعاوني: تتعاون المنشأت الاقتصادية مع الجامعات في إنجاز المناهج التعليمية بتدريب الطلاب على متطلبات العمل في المنشأت؛ حيث يتبادل الطلاب الجامعيون فترات من العمل وفترات من الدراسة وفق منهج منظم، ويعد هذا المجال فرصة لمعايشة الطلاب لبيئة العمل، كما أنه يتيح لأرباب العمل ترشيح بعض هؤلاء الطلاب للعمل لديهم بعد التخرج.
- المنح والتبرعات المخصصة لإستحداث "كرسي البحث:" وهي عبارة عن منح خاصة تخدم أهداف تهم المجتمع المحلي؛ إلا أنها قد لا تمثل حاجة ملحة للقطاع الخاص بشكل مباشر.

وهناك العديد من القواعد واللوائح والنماذج التي وضعتها المؤسسات الأكاديمية لتحكم الشراكة بين الجامعة والمجتمع المحلي، فحماية حقوق الملكية الفكرية لابتكارات الجامعات هي المهمة الأساسية التي تحاول الجامعات تحقيقه بما تصدره من لوائح، بل إن البعض منها يلجأ إلى مؤسسات خارجية، سواء كانت مؤسسات قطاع خاص أو مؤسسات خيرية لمساعدتها في هذه المهمة (طيب،١٤٢٦: ١١-١٢).

وحدد (Bruce L. Mallory2002)عدداً من الخطوات لتحقيق شراكة مجتمعية فاعلة وهي:

- تطوير إجراءات ووسائل التحول من الاتجاه النمطي في الشراكة إلى الشراكة المجتمعية المتبادلة من خلال إشراك كل الأطراف في جميع تفاصيل الشراكة.
- جمع وتمييز ونشر أفضل الممارسات المتعلقة بكل جوانب الشراكة، وتحديد الأنشطة اللازمة.
- تطوير العلامات المرجعية ومؤشرات الشراكة المتميزة.
- نشر كل المصادر المتاحة لدى أطراف الشراكة متضمنة المنشورات على الانترنت

والمؤتمرات.

- تطوير البرامج الاستشارية التي يقدم من خلالها الاستشارات اللازمة لتطوير جوانب الشراكة، ومواجهة المشاكل، وتذليل الصعاب.

ولذا يرى الباحث إن الخطوات تتحول بالشراكة نحو مشاركة كل الأطراف المعنية، كما يضيف أن تكون هذه الشراكة تبدأ كمقترحات من أي طرف من أطراف الشراكة وأن تستند لاحتياجات الجهات المستفيدة وأولويات التنمية.

ثانيا: تجارب الشراكة المجتمعية المتجددة بين الجامعات والمجتمع المحلي:

إن تحليل التجارب في الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمجتمع المحلي للتلبية الاحتياجات والمشروعات البحثية من أبرز مقومات تطوير الشراكة المجتمعية، ويعد أسلوب تحليل النظم من الأساليب التحليلية التي تسير وفق خطوات محددة، كما ذكر الغامدي وعبدالجواد(٢٠١٥:٤١) بأنها تبدأ وصف النظام وذلك من خلال وصف الحالة الراهنة ثم تحليل النظام وذلك من خلال تعرّف العقبات والمعوقات التي تعيق الشراكة المجتمعية بين الجامعة والمجتمع المحلي ثم تصميم نظام الشراكة في ضوء نقاط القوة والضعف ومعالجته من خلال البدائل والتجارب الدولية الرائدة .

التجارب المحلية:

يقوم التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية على ثلاث وظائف وهي التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، فعند القيام بتطوير الشراكة فأنه لا يمكن الفصل بينها بل يجب النظر اليها نظرة متكاملة، لأن البحث والتدريس تصب في خدمة المجتمع، كما إن تطوير المجتمع يقوم على الربط بين التدريس ومخرجات التعليم في خدمة المجتمع والبحث في معالجته مشكلاته وقضاياه، بالتالي يمكن دور الجامعة مؤثر في تحقيق التنمية باعتبارها أحد مؤشرات التنمية (السلطان،٢٠٠٥: ٩).

١ -تجربة جامعة الملك سعود:

تقع جامعة الملك سعود في مدينة الرياض، افتتحت عام ١٩٥٧م، ويبلغ عدد كلياتها ٢٣كلية من مختلف التخصصات العلمية والنظرية، ولقد خصصت حكومة المملكة العربية السعودية لهذه الجامعة ما يعادل ١٪ من ميزانية الدولة، وتعد الأولى عربيا في تسجيل براءات الاختراع في أمريكا وأروبا، كما حصل عدد من أساتذة هذه الجامعة على براءة اختراع مسجلة

محلياً وعالمياً ، وعلى جوائز علمية مرموقة إقليمياً وعالمياً كجائزة الملك فيصل العالمية، تضم الجامعة أكثر من ١١ مكتبة، ومستشفيين جامعيين لتقديم الخدمات الصحية، وتمتلك محفظة استثمارية عقارية وقفية تتجاوز المليار دولار، وتسعى لأن تصل إلى ٢٥مليار دولار بحلول عام ٢٠٤٠م، كما تتمتع بعض كليات الجامعة باعتماد دولي من قبل بعض المنظمات المتخصصة، ولقد حصلت جامعة الملك سعود على المركز ٢٢٧على مستوى جامعات العالم والثالثة عربيا، وفق مؤشر QSالعالمي لعام ٢٠١٥م-٢٠١٦م(top universities,2017)، (الاقتصادي،٢٠١٧).• The World's Top Universities In 2017 - Forbes

أشار الفيصل (١٤١٧ هـ) إلى أن جامعة الملك سعود تولي البحث العلمي جل اهتمامها ، فهي تقوم بتشجيع ودعم البحث من خلال مراكز البحوث ، حيث يوجد في كل كلية من كليات الجامعة مركز للبحوث تخصص له ميزانية سنوية من ميزانية الجامعة ، وتقوم هذه المراكز بدعم الباحثين عن طريق تقديم الأجهزة العلمية ، وكافة الخدمات المساندة ، وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة لهم من الباحثين ومساعديهم ، كما تقوم الجامعة بمجهودات أخرى لدعم ومساندة الباحثين ، فترصد جوائز لأحسن البحوث على مستوى القسم والكلية والجامعة ، مع إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس بحضور المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية.

وأشار الفيصل أيضاً إلى أن للجامعة قنوات متعددة في هذا المجال، إذ إنها تقيم علاقات تعاون مع منظمات علمية وبحثية عدة داخل وخارج المملكة، للاستفادة من خبراتها وتجاربها كالوزارات والمؤسسات الحكومية، ومن أبرزها مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية التي تقوم بتمويل العديد من مشاريع البحوث والدراسات المرتبطة بخطط التنمية.

أما في الخارج فتتعاون الجامعة مع الجامعات والمعاهد العلمية المتخصصة، عن طريق ابتعاث العديد من منسوبي الجامعة، واستضافة الأساتذة الزائرين، وحضور الندوات والمؤتمرات التي تقام في البلدان العربية والأجنبية من أجل رفع درجة إبداعهم وإنتاجهم العلمي من خلال اطلاعهم على كل جديد في مجالات تخصصاتهم، وتسعى الجامعة من خلال تقديم خدماتها الاستشارية للمؤسسات العامة والخاصة إلى رفع الأداء وزيادة الإنتاجية ، واقتراح الحلول للمشكلات الفنية والإدارية كما تتنوع مصادر تمويل البحث العلمي في جامعة الملك سعود، ويمكن تصنيفها في المصادر التالية :

تمويل من بند البحث العلمي من ميزانية الجامعة.

- **تمويل من التعاقدات البحثية والاستشارية لمعهد الأمير عبد الله للبحوث والدراسات الاستشارية.**
- **التبرعات والمنح**
- **برامج المنح المقدمة من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.**

وانطلاقاً من اهتمام الجامعة بتوثيق العلاقة مع القطاعات الإنتاجية والخدمية، فقد أنشأت معهد الأمير عبد الله للبحوث والدراسات الاستشارية في عام ١٤١٧ هـ ، الذي يركز في أعماله على تسويق البحث العلمي للجامعة بما يكفل مصادر تمويل جديدة لخدمة كافة أغراض البحث العلمي في الجامعة. (السدراني وآخرون ، ١٤٢١ هـ).

٢ - تجربة جامعة الملك عبد العزيز:

أنشئت جامعة الملك عبدالعزيز عام ١٩٦٧م وهي أول جامعة في المنطقة الغربية وثاني جامعة على مستوى المملكة العربية السعودية، تحتل جامعة الملك عبدالعزيز المكانة الأولى بين جامعات المملكة على مستوى العلوم والتكنولوجيا من حيث عدد الكليات العلمية المتخصصة، وتتميز أيضا في أن عدد الأقسام العلمية بجامعة الملك عبدالعزيز يمثل أكثر من نصف إجمالي عدد الأقسام العلمية بجامعات المملكة، ويضاف إلى ذلك تميز برامج بعض كلياتها عن البرامج العلمية المقدمة في جامعات المملكة والعالم العربي، وأوضح مثال على ذلك البرامج التخصصية لكلية علوم البحار وكلية علوم الأرض وكلية الأرصاد والبيئة وزراعة المناطق الجافة وكلية تصاميم البيئة.(العيسى،سحاب،٢٠٠٦: ١٢٩)

<u>حيث يتمحور دعم البحث العلمي في جامعة الملك عبد العزيز في مصدرين هما:</u>

- **الدعم من الجامعة.**
- **الدعم من خارج الجامعة البحوث التعاقدية .**

وفي هذا السياق حدد التركستاني (١٤١٩ هـ) طرق دعم الجامعة للبحوث العلمية والتعاقدية، وخدمة البحث العلمي من خلال الخطوات التالية: البحوث المدعّمة من داخل الجامعة: يقوم مجلس البحث العلمي بالجامعة من خلال إدارة البحوث المدعمة من داخل الجامعة. كإدارة متخصصة. بدراسة البحوث المقدمة من أعضاء هيئة التدريس من كافة كليات الجامعة، وبعد تحكيم تلك البحوث يتم تحديد ميزانية لدعم كل بحث على ضوء الإمكانات

المتاحة، وتبقى نتائج تلك البحوث ملكا للجامعة لا يمكن نشرها أو تداولها إلا بعد الرجوع إلى مجلس البحث العلمي.

- التجارب العالمية:

التجارب العالمية الرائدة والتي تمثل بدائل للشراكة المجتمعية بين الجامعات والمجتمع المحلي بكافة قطاعاته الحكومية والخاصة.

• أولا: الشراكة بين الجامعات والمجتمع المحلي في الولايات المتحدة الامريكية.

يعد التعاون والشراكة بين الجامعات الأمريكية والمجتمع بكافة قطاعات العامة والخاصة، فقد استطاعت أمريكا تحسين جودة خريجيها وخاصة المجالات التكنولوجية عن طريق اهتمامها بالتعليم وربطه بمؤسسات المجتمع الصناعية والقطاع الخاص ، حيث كانت البداية بإنشاء معهد غير ربحي عام ١٩٣٤م يهتم بدعم الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص ونتج عن ذلك تزايد انضمام العديد من المؤسسات الصناعية التي تهتم بالتجديد ،والتي جعلت الشراكة من أهم التجارب الأمريكية الناجحة في القرن العشرين مكونه منظومة متكاملة للبحث العلمي والاستفادة منها، مما جعلها تحتل مكانا ريادیا في العالم لما تقدمه من دور مهم في خدمة المجتمع التي استطاعت أن تحوّل المعرفة العلمية الى اختراعات ومنتجات تجارية. (حسن،٢٠١٧: ٢٥٨).

وقد أشارت دراسة الحارث(٢٠١٢)، ودراسة معايعة(٢٠١١)، ودراسة القوصي(١٤٣٠هـ)، ودراسة الحايس(٢٠١٠) إلى نماذج من التجارب العالمية والإقليمية والمحلية والتي يتم استعراضها وفق التسلسل الآتي: تحتل الجامعات الأمريكية بصفة عامة موقعًا قياديًا بين الجامعات الأخرى في مختلف دول العالم، وذلك لما تقوم به من دور هام في حياة المجتمع الأمريكي، وما تسهم به في رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وإنتاجيته، حيث استطاعت أن تحوّل المعرفة العلمية إلى اختراعات ومنتجات وعمليات ذات فائدة تجارية ومن عوامل نجاح هذه الجامعات بناء المرافق المتطورة، وجذب أعضاء هيئة التدريس، وتمويل البحوث العلمية، وقد أسهم ذلك في هجرة العلماء الموهوبين إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ولعل أهم ما يميز معظم الجامعات الأمريكية هو انفتاحها الواسع على المجتمع، حيث إن مثل هذه الجامعات تجري بحوثًا في مختبراتها ومزارعها وورشها لصالح كثير من المؤسسات الصناعية والزراعية وغيرها من مواقع العمل الإنتاجية، كما تهتم بصفة خاصة بالبحوث ذات

الصفة التطبيقية، والنتائج التي يتم التوصل إليها تجد طريقها إلى حيز التطبيق العملي بسرعة وبكفاءة عالية، وبالرغم من أن هناك عددًا كبيرًا من المؤسسات التي تقوم بالبحث العلمي في الولايات المتحدة مثل: المؤسسات الحكومية، ومعاهد الأبحاث، والمستشفيات، والشركات الصناعية، إلا أن أغلب أنشطة البحوث والتطوير يتم إجراؤها داخل الجامعات، ويشرف عليها نخبة من أفضل العلماء الأمريكيين في شتى مجالات العلوم، كما تبذل الولايات المتحدة الأمريكية جهودًا كبيرة في الربط بين البحث العلمي والمجتمع المحلي، وتعمل الجامعات فيها على إنشاء علاقات تعاونية مع مؤسسات المجتمع وبخاصة المؤسسات الصناعية، وزادت ضغوط المجتمع على الجامعات لتقدم المزيد من الخدمات وتشارك في حل مشكلات المجتمع ومعالجة قضاياه، وذلك من خلال إجراء البحوث اللاّزمة استجابة لحاجة تلك المؤسسات، فضلا عن الأبحاث التعاونية التي يشترك فيها فريق من الباحثين في كلا الطرفين الجامعات والمجتمع المحلي.

ويعد قطاع الأعمال والصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية مصدرًا هامًا من مصادر الإنفاق على البحث العلمي ليس فقط لما يقدمه أحيانًا من تبرعات أو مساعدات مالية للجامعات، وإنما عن طريق عقود البحث بين الجامعة أو أحد أقسامها والمؤسسات الصناعية، وتلك ممارسة شائعة في الولايات المتحدة حيث تشتد المنافسة. كما تتعاقد الجامعات هناك مع الوزارات وسلطات الحكم المحلى، بل ومع شركات أو حكومات أجنبية.

وفي محاولة لتطوير الإنتاج وتخفيض تكاليفه لمواجهة المنافسة الأجنبية، وفي الوقت نفسه المحافظة على معدل معقول للإنفاق على البحث والتطوير لجأت كثير من الشركات الأمريكية إلى بعض الوسائل لضغط نفقات البحث والتطوير، ومن هذه الوسائل:

- التعاون بين الشركات المتنافسة في مجال البحث والتطوير، مثل قيام بعض الشركات الأمريكية بإجراء بحوث مشتركة في مجالات كثيرة منها صناعة السيارات.
- تبادل الخدمات البحثية بين الشركات المتنافسة، فمثلا قامت شركة Ultra Fast للكمبيوتر بشرائح شديدة السرعة Apple "بتزويد شركة "أبل Soft في مقابل الحصول على المساعدة من جانب الشركة الأخيرة في مجال تطوير البرامج .Ware
- قيام بعض الشركات بتقليل المبالغ الموجهة نحو البحث مقابل زيادة المبالغ الموجهة نحو الجانب التكنولوجي، وذلك مثل ما فعلت إحدى شركات إنتاج الطائرات والأسلحة المختلفة، فقد قررت تقليص الإنفاق على أبحاث السلاح وزيادة الإنفاق على الجانب التكنولوجي

مثل تحسين استخدام الكمبيوتر في عمليات التصميم الخاص بمنتجاتها مما يساعد كثيرًا في تقليل النفقات.

والأمثلة التالية تبرز بصورة أكثر وضوحًا أشكالاً متعددة من العلاقات البحثية بين الجامعات والمجتمع المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية:

١. الاستشارة الخاصة بواسطة عضو هيئة التدريس: حيث يسمح له بيوم كل أسبوع لتقديم الاستشارة خارج الجامعة.

٢. اتفاقيات الاستشارة: وهي تلك الاتفاقيات الرسمية بين الجامعة والمؤسسة أو الشركة لاستخدام واحد أو أكثر من أعضاء هيئة التدريس لتقديم المشورة لحل مشكلة معينة تواجه الشركة.

٣. اتفاقيات البحث: وفي هذا النوع من الاتفاق تقوم إحدى الجامعات بعقد اتفاقيات مع مؤسسات الصناعة لإجراء البحوث اللاّزمة استجابة لحاجات تلك المؤسسات.

٤. اتفاقيات الشراكة التعاونية: والتي يشترك فيها فريق من الباحثين في الجامعات والمؤسسات الصناعية، فمثلاً يمكن أن يشترك فريق من باحثي الجامعة والشركة في اتفاق لاختراع وتطوير منتج ما، مع حصول الطرفين على حقوق الملكية الفكرية أو حصول أحدهما عليها.

٥. اتفاقيات الترخيص: وهي الأداة التي تضمن للشركة حق بيع أو استخدام حق الملكية الفكرية الذي تمتلكه الجامعة، ويكون الاتفاق واضحًا فيما يتعلق بمجال استخدام الترخيص ومدته والظروف التي يمكن في ظلها. ولما كانت البحوث العلمية التي يرعاها المجتمع المحلي غالبًا ما تكون مرتبطة بتطبيقات تجارية، تتوقع الجهة الراعية للبحث حقوقًا تمييزية في أي نتائج بحث تموّله، وبالتالي يتم التفاوض بين الجامعات والمجتمع المحلي حول حقوق الملكية الفكرية، فمثلا قد ينص الاتفاق على أن تحتفظ الجامعة بكل حقوق الملكية، أو أن يكون الراعي هو صاحب هذا الحق.

ثانياً: تجربة كندا في الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمجتمع المحلي:

وضعت الحكومة الكندية عام ٢٠٠٠ برنامج عمل لإنشاء شراكة بين الجامعات والمؤسسات البحثية، واستقطاب أفضل الباحثين المحليين والعالميين، وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لإنشاء مراكز التميز وكراسي البحث كما سعت الحكومة الكندية إلى مضاعفة الاستمارات لدعم أنشطة البحث والتطوير، بحث تصبح كندا ضمن الدول الخمس الأول في العالم، وتتمثل

أشكال الشراكة بين الجامعات الكندية ومؤسسات القطاع الخاص فيما يلي:

١ -مراكز التميز:

تعد مراكز التميز في كندا من أشكال الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية والصناعية وقد ظهرت صيغة هذه المراكز مع بداية السبعينيات من القرن العشرين، عندما قامت مؤسسة العلوم الوطنية بكندا بتمويل مجموعة من البرامج التطوير ودعم العلاقة بين الجامعات والصناعة، وهو ما سمي ببرامج الأبحاث المشتركة بين الجامعة والصناعة (الخليفة، ٢٠١٤: ١٠٨)

وتعد منطقة جامعة أونتاريو University of Ontario من أكثر الجامعات التي تبنت هذه البرامج، وفي عام ١٩٨٧ قامت حكومة أونتاريو بتوفير مبلغ (٤,٢) مليون دولار كندي لإنشاء سبعة مراكز التميز خلال خمس سنوات، وفي عام ١٩٨٩ قدمت الحكومة الكندية مبلغ ٢٤ مليون دولار كندي لإنشاء شبكة مكونة من (١٥) مركزا من مراكز التميز (الخطيب، ٢٠٠٣: ٦٠١) .

كما تزايد عدد هذه المراكز حتى وصل (٤٩) مركزاً في عام ٢٠١٤ تضم أفضل الخبرات البحثية في مختلف التخصصات من أجل إيجاد حلول للعديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والصحية، ومن أمتنها مركز جامعة أونتاريو لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومركز بحوث تكنولوجيا الأرض والفضاء، ومركز المواد الأولية والتصنيع أونتاريو، ومركز أبحاث تكنولوجيا الألياف الضوئية في منطقة أونتاريو، ومركز تصنيع الالكترونيات الدقيقة وتسويقها (معايعة ، ٢٠٠٨ : ١٧٢ – ١٧١) .

وتقوم الفكرة الأساسية لهذه المراكز على الإسهام الفعّال في تمويل البحث العلمي من خلال إقامة علاقات شراكة قوية، واستراتيجية بين الجامعات والقطاع الخاص، والاستثمار في الإيقاع!! لوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة من خلال الأبحاث المشتركة ذات العلاقة بالصناعة، ونقلها من مختبرات الجامعات إلى المؤسسات الإنتاجية وسوق العمل.

٢ -الكراسي البحثية: (التويجري، ٢٠١٥: ٢٤٨).

تم تأسيس برنامج كراسي البحث بكندا عام ٢٠٠٠ ، وهو يشكل جزءاً مكمّلاً لخطة الحكومة الرامية إلى تطوير الأبحاث الكندية من أجل التنمية ، وصولاً إلى بناء وإنشاء مراكز

أبحاث بمواصفات عالمية لتعزيز القدرة التنافسية لكندا ، وتحقيق اقتصاد قائم على المعرفة ، وتستثمر كندا في هذا البرنامج حوالي ٢٦٥ مليار دولار كندي لجلب الباحثين والعلماء المتميزين على مستوى العالم ، والحفاظ عليهم، ويهدف البرنامج الكندي للكراسي البحثية إلى تحقيق التميز البحثي في كافة العلوم الهندسية والطبيعية والصحية والإنسانية والاجتماعية ، وتحسين قدرة الجامعات على تطبيق الجوانب المعرفية الجديدة ، والاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية ، ونقل المعرفة والتكنولوجيا المنتجة بالجامعات إلى المؤسسات الإنتاجية والخدمية ، ويوجد في الجامعات الكندية نوعان من كراسي البحث هما :

- كراسي البحث من الفئة الأولى: ويتم الاحتفاظ بها لمدة سبع سنوات مع إمكانية التجديد لمدة غير محددة، وهي مخصصة للباحثين المتميزين الذين يعترف لهم أقرانهم على مستوى العالم بالتفوق في مجالات تخصصهم، وتتلقى الجامعة مبلغا قدرة ٢٠٠ ألف دولار كندي سنويا عن كل كرسي ولمدة سبع سنوات.
- كراسي البحث من الفئة الثانية : ويتم الاحتفاظ بها لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط ، وهي مخصصة للباحثين الناشئين الذين يعترف لهم أقرانهم بأن لديهم القدرة على أن يكونوا روادا في مجال تخصصهم ، وتلقى الجامعة مبلغا قدرة ١٠٠ ألف دولار كندي سنويا عن كل كرسي لعدة خمس سنوات ، وقد بلغ إجمالي عدد كراسي البحث في كندا عام ٢٠١٤ حوالي ٢٠٠٠ كرسي ، يتم تمويلها من المعهد الكندي لعلوم الصحة ، وهيئة بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية ، وهيئة بحوث العلوم الطبيعية والهندسية ، منها عدد ١٨٨٠ كرسي بحث ذات مخصصات مالية منتظمة موزعة كالتالي : ٨٤٦ كرسي بحث في مجال العلوم الطبيعية والهندسية . ٦٥٨ كرسي بحث في العلوم الصحية، و٣٧٦ كرسي بحث في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما تم تخصيص عدد ١٢٠ كرسي بحث للجامعات.

ومما سبق نجد أن هناك اهتماماً كبيراً من جانب الحكومة الكندية بدعم الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، وذلك بتوفير التمويل الكافي لإنشاء مراكز التميز وكراسي البحث العلمي لتعزيز القدرة التنافسية للمجتمع الكندي وخلق اقتصاد قائم على المعرفة.

ثالثاً: تجربة المملكة المتحدة في الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمجتمع المحلي:

يعود جذور بعض الجامعات الإنكليزية الى القرن الثالث عشر الميلادي البدايات الأولى للنهضة الاوربية، وكانت جامعتا أكسفورد وكامبردج هما الأقدم، وتتميزا بأنهما أعرق الجامعات في العالم، إذ مثلتا اللبنة الأساسية للتعليم الجامعي اللذان اكتسبا سمعه علمية وعالمية، وكان دافعا في أن يتطورا لمواكبة تطور العصر، وتميز الجامعات البريطانية كان لعدة أسباب: البيئة التعليمية التي تهيئ نظم التعليم في بريطانيا وتهدف الى تطوير إمكانية الطالب العلمية والفكرية بما يلائم تطور التعليم، بالإضافة الى ذلك معايير الجودة للمؤسسات التعليمية في بريطانيا، وكان دافعا للعديد من دول أوروبا في تطبيق النهج ذاته.(الأحمدي، ٢٠١٨: ١٤٨)

إن التجربة البريطانية تتمثل في معهد مانشستر للعلوم والتقنية؛ ذلك المعهد المتميّز على مستوى أوروبا خاصة في حقل الهندسة الكيميائية والميكانيكية، وعلم التحليل وعلم الحماية وعلم المواد، كما أن الجامعة تمتلك عدة شركات تعمل في مجال الاكتشافات العلمية، إذ أنشأت شركة قابضة جامعية تجارية مملوكة للجامعة، تهدف إلى تسويق البحوث ونقل التقنية، كما تقوم الشركة بالأنشطة التالية: (عبود، وآخرون ،٢٠٠٠: ٣٤٤-٣٤٩)

١-إقناع مؤسسات القطاع الخاص بالإمكانات البحثية التي تملكها الشركة.

٢-بيع وترخيص حقوق الملكية الفكرية وحماية براءات الاختراع.

٣-إدارة ومفاوضة جميع العقود البحثية والخدمات التقنية، حيث ينظر إلى الشركة على أنها الجهاز الرئيس في الجامعة .

٤-الإشراف على جميع البحوث المدعمة من الجامعة أو من جهات حكومية أخرى. وعموماً فإن الجامعة تنفق من عوائد هذه الشركة على البحوث الأساسية والتقنية ذات الفائدة العلمية، ونظراً لمكانة الشركة في قلب الجامعة، فقد سعت إلى توسيع نطاقها ليكون لها صفة الشمولية والعالمية، حيث تم افتتاح عدة مكاتب دولية لها في أمريكا الشمالية، وأوروبا، واليابان وغيرها، كما تسعى الجامعة في كل عام إلى تحديد المجالات البحثية ذات الأولوية والتي تعطي الجامعة سمعة وتميزاً بحثياً. كما تسعى الجامعة كل عام إلى تحديد المجالات البحثية التي تسعى إلى إعطائها الأفضلية في الدعم الداخلي أو الخارجي ، كي تحوز الجامعة بالسمعة التي تسعى إليها في المجالات التي ترسمها تفعيل روح الشراكة وبين التركستاني (١٩٩٨) إن الشركة قد أنجزت حتى الآن حوالي ١ ١٣٠٠ بحثاً مدعماً من جهات مختلفة

كان لها مردود مادي على الجامعة وفي مجال إصلاح التعليم الجامعي في إنجلترا ، وكان التركيز على إنشاء قطاع داخل التعليم العالي يخدم بوجه خاص حاجات الصناعة ، وبدأت الجامعات التقنية ، واستمرت المبادرات في هذا الاتجاه ومنها : (القحطاني،٢٠٠٥: ١٥٧)

- الحوافز والإجراءات: تعاونت الجهات المعنية في تطوير العلاقة بين الجامعة والصناعة، وعملت الحكومة من جانبها على فرض الضرائب التي ذهبت حصيلتها إلى ميزانيات البحث العلمي للجامعات، كما عملت الحكومة على تعديل القوانين التي تحدّ من تمتع الباحثين من أي مكسب مادي يستحقونه جزاء إبداعاتهم، كما طورت من نظام المكافآت والحوافز لأعضاء هيئة التدريس.
- منتزهات العلوم: منذ إنشاء أول منتزه بالقرب من كمبردج إنجلترا عام ١٩٧٣ م، والأعداد تتزايد، نظراً لأهمية إنشاء الحديقة بجوار الجامعة حيث يسهل الاتصال اليومي بينهما، مما يشجع على الإنتاج الابتكاري، وقد بني منتزه العلوم على افتراض إن الشركات ذات التقنية المتقدمة تحبذ الوجود بجوار الجامعات.

التعليق على التجارب العالمية:

في ضوء العرض السابق للتجارب العالمية يتبين إجماع هذه الدول على أهمية وحتمية الشراكة بين الجامعات والمجتمع المحلي في البحث العلمي ويتمثل هذا الإجماع في اتفاق هذه الدول على بعض الأساليب التي تحقّق ربط البحث العلمي بالمجتمع المحلي.

أوجه الشبه بين التجارب الدولية:

١- تشكيل لجان استشارية ممثلة من أساتذة الجامعات وقيادات المجتمع المحلي لبحث التعاون بين الطرفين.

٢- تبادل الجامعات والمجتمع المحلي للموارد والامكانيات المادية والبشرية.

٣- اشتراك خبراء التعليم والبحث مع قيادات المجتمع المحلي في إعداد التشريعات المنظمة للعلاقة بينهما.

٤- تشجيع إجراء البحوث التعاونية (المشتركة) والتي يشترك فيها الطرفان الجامعات والمجتمع المحلي.

٥- مساهمة المجتمع المحلي في تزويد الجامعات بالمشكلات الواقعية التي تعترض المجتمع المحلي لدراستها وايجاد الحلول المناسبة لها.

٦- حدائق التقنية: تتشابه المملكة العربية السعودية مع دول المقارنة في أن الجامعات تخدم المؤسسات الصناعية.

٧- إنشاء المدن العلمية التي تضم مؤسسات البحث العلمي ومراكز الإنتاج والتي يمكن من خلالها توثيق العلاقة بين الطرفين.

٨- حاضنات الأعمال: تتشابه المملكة العربية السعودية مع دول المقارنة في دعم أبحاث الشركة وتسويق منتجاتها.

٩- براءة الاختراع والملكية الفكرية: تتشابه المملكة العربية السعودية مع دول المقارنة في أنها تخدم الجامعة في تقديم عوائد ضخمة لها.

١٠- تطوير التشريعات والقواعد المنظمة اللازمة لضبط العلاقة بين الجامعات والمجتمع المحلي.

١١- كراسي البحث والهبات والمنح: تختلف المملكة العربية السعودية عن دول المقارنة فتقدم حلولا للمجتمع، في حيث نجد في الولايات المتحدة الأمريكية القطاع الخاص يوفر الأيدي المدرّبة.

أوجه الاختلاف:

١- المراكز الاستشارية: تختلف المملكة العربية السعودية عن دول المقارنة فالجامعة تقدم خدمة المجتمع، في حين نجد في الولايات المتحدة الأمريكية الجامعات تقدم خدمة للقطاع الخاص.

٢- مراكز بحوث تعاونية: تختلف المملكة العربية السعودية مع دول المقارنة في عدم توفر مراكز خدمات تعاونية، بينما نجد في الولايات المتحدة الأمريكية تقدم الجامعة الأبحاث للمؤسسات الصناعية.

٣- البحوث المشتركة: تختلف المملكة العربية السعودية مع دول المقارنة في عدم توفر بحوث مشتركة، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية حسب طلب المؤسسة الصناعية.

٤- اختلفت تجارب الدول عن تجربة الشراكة السعودية في انها كانت تركز على التخصصات الهندسية والصناعية ونقل التقنية الى دول العالم.

٥- تفعيل الشراكة وتشجيعها ودعم الأفكار البحثية الناشئة وتشجيع الابتكارات الجديدة.

٦- التركيز على تخصصات معينة وفق الأوليات ومن ثم القطاعات الاقتصادية المختلفة.

٧- وجود وحدات واليات وأشخاص متخصصين بالجامعات لتعزيز الشراكة البحثية مع القطاع الخاص.

٨- تختلف تجربة المملكة العربية السعودية عن دول الشراكة في دعم الشراكة حيث تضع قطاعات المجتمع المحلي في أولوياتها الاستثمارية وعقد شراكاتها مع الجامعات الكندية.

٩- الحاضنات: حيث تتنوع الجامعات بأنشطتها البحثية بناء على تنوع الطبيعية المجتمعية والطبيعية الصناعية الموجودة في تلك الدول.

١٠-هناك فلسفة الجامعات تقوم على نظام الجامعات المفتوحة بأن تفتح الجامعات البريطانية أبوابها للمجتمع حيث يكون هناك شراكة بين القطاع الخاص والمجتمع الخارجي حيث تقوم بمعالجة المشاكل داخل الجامعات وتعد الجامعات بيوت خبرة لتقديم خبراتها للمجتمع المحلي.

تعقيب عام على الإطار النظري والدراسات السابقة وأوجه الأستفادة منها :

- وجود تنوع في تعريفات الشراكةالمجتمعية ويغلب عليها في مجال البحث العلمي، وجود مراكز وجهات متخصصة تمتلك المعرفة والمهارة والإبداع، والطرف الآخر يمثل المجتمع بقطاعاته المختلفة والتي تستفيد من من نتائج البحوث العملية لحل المشكلات التي تعاني منها أو تطوير أدائها في ظل التغييرات المتسارعة.وفي البحث الحالي تم الأستفادة منها في اعداد منطلقات واسس وأهداف الأستراتيجية المقترحة في الشراكة المجتمعية في ضوء التجارب العالمية.

- ناقشت العديد من الدراسات السابقة الشراكة المجتمعية من جوانب متعددة حيث تنوعت بين الجانب التعليمي والخدمي والبحثي، مثل دراسة دكروري ، ٢٠٠٩التي أهتمت بتوضيح أهمية الشراكة المجتمعية ؛ ودراسة (Bruce L. Mallory2002التي كشفت عدداً من الخطوات لتحقيق شراكة مجتمعية فاعلة ؛ و دراسة (الخليفة، ٢٠١٤)إلى ضرورة تفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات السعودية ودراسة الغامدي وعبدالجواد، ٢٠١٥) بوصف الشراكة المجتمعية كنظام من خلال وصف الحالة الراهنة ثم تحليل النظام وذلك من خلال تعرّف العقبات والمعوقات التي تعيق الشراكة المجتمعية بين الجامعة والمجتمع المحلي ثم تصميم نظام الشراكة في ضوء نقاط القوة والضعف ومعالجته من خلال البدائل والتجارب الدولية الرائدةودراسة (مراد ،٢٠١٦) إلى ضرورة اقتراح أساليب متنوعة للشراكة

المجتمعية الفعلية تستند على مبدأ الفائدة ؛ ودراسة الثنيان (١٤٢٩) التي أشارت إلى ضرورة توفير الإمكانات المادية والبشرية، وتمويل البحث العملي من الجامعة؛ ودراسة (محمد ، ٢٠١٧) والتي كشفت عدة معوقات تحد من عملية الشراكة البحثية بعضها يتصل بالجامعات والبعض الآخر يتصل بالمجتمع المحلي،.و دراسة (العنزي،٢٠١٨) إلى أهمية تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص. و دراسة (القباري، ٢٠١٨) كشفت غموض اللوائح والسياسات المنظمة للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي مع المجتمع المحلي والقطاع الخاص، وغياب تشريعات الملكية الفكرية التي تقلّل من الشراكة البحثية مع القطاع الخاص، و دراسة عبدالستار(٢٠٠٨) والتي أشارت غياب البرامج والخطط التي تستند للمشاركة والتنسيق، وقيام الجامعات بعقد شراكات غير مخططة، واستفاد الباحث منها في إعداد الاستبانة الخاصة بدراسته بالكشف عن درجة المعوقات المتعلقة بالجامعة والمتعلقة بالمجتمع والقطاع الخاص ومتطلبات الشراكة المجتمعية؛ وتعتبر الدراسة الحالية هي الدراسة الأولى – حسب علم الباحث– في دراسة الشراكة المجتمعية القائمة على التجديد والتحديث المستمر لرصد الاحتياجات البحثية ومعالجتها بإجراء البحوث وترتيب أولويات المجتمع البحثية وفي ضوء تجارب دولية رائدة

– كما تفردت الدراسة الحالية في الاهتمام ببعض التجارب المحلية في مجال الشراكة المجتمعية والمتمثلة في (تجربة جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبدالعزيز) والتجارب العالمية الرائدة والتي تمثل بدائل للشراكة المجتمعية بين الجامعات والمجتمع المحلي بكافة قطاعاته الحكومية والخاصة منها (تجربة المملكة المتحدة وتجربة كندا؛ والولايات المتحدة الأمريكية) وقد استفادت الدراسة من المقارنات بينهما والخبرات في مجال الشراكة المجتمعية في بناء الاستراتيجية المقترحة.

منهج الدراسة وإجراءاتها:

- منهج الدراسة:

أولا: المنهج الاستنباطي والذي يناسب استنباط الشراكة المجتمعية من الأدب النظري والدراسات السابقة والتجارب الدولية.

ثانياً: المنهج الوصفي التحليلي المناسب للوقوف على واقع الشراكة المجتمعية بين

الجامعات السعودية، وبناء الاستراتيجية المقترحة للشراكة المجتمعية المتجددة من خلال نموذج تحليل النظم والاستفادة من نتائج الدراسة النظرية والميدانية.

- مجتمع الدراسة وعينتها: يتكون مجتمع الدراسة وعينتها من جميع أعضاء هيئة التدريس في الكليات العلمية والإنسانية بجامعة بيشة، والبالغ عددهم (٤٧٩) عضوا من أستاذ مساعد فأعلى لممارستهم وتفرّغهم للبحث العلمي واستقرارهم المهني داخل الجامعة والمجتمع المحلي، كم تم سحب العينة من خلال المسح الشامل لكامل المجتمع حيث بلغت (٣٩٥)، ويوضح الجدول (١) توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقًا لرتبهم العلمية حيث تم ضم رتبة أستاذ مشارك وأستاذ لقلة عدد كل فئة ولتقارب الفئة في ممارسة البحث العلمي.

جدول (١)
يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة وعينتها وفقًا لمتغيري الرتبة العلمية (أستاذ مساعد/ أستاذ مشارك وأستاذ) والتخصص العلمي (النظري/ العلمي)

	مجتمع الدراسة			عينة الدراسة		
التخصص العلمي / الرتبة العلمية	العلمي	النظري	المجموع	العلمي	النظري	
أستاذ مساعد	١٢٦	١٨١	٣٠٧	١٠٤	١٤٩	٢٥٣
أستاذ مشارك وأستاذ	٨٥	٨٧	١٧٢	٧٠	٧٢	١٤٢
المجموع	٢١١	٢٦٨	٤٧٩	١٧٤	٢٢١	٣٩٥

يتضح من الجدول (١) إن عينة الدراسة بلغت (٣٩٥) عضواً بنسبة ٨٢.٥ من مجتمع الدراسة، حيث تم دمج درجة الأستاذ والاستاذ المشارك حيث بلغ(١٤٢) عضواًلتقاربهما في كثرة ممارسة البحث العلمي ولغرض تكافؤ المجموعتين من الأستاذ المساعد حيث بلغ (٢٥٣) عضواً بينما بلغ التخصص العلمي (١٧٤)، والتخصص النظري (٢٢١) عضواً.

أداة الدراسة الميدانية:

للتحقق من أهداف الدراسة استخدم الباحث أداة استبانةوقد تكونت هذه الاستبانة في صورتها النهائية من جزأين:

الجزء الأول: وهو يتناول بيانات مسار الدراسة.

الجزء الثاني: وهو يتكون من (٥٣) فقرة، وهي موزعة على ثلاثة محاور هي: المعوقات المتعلقة بالجامعة بواقع (١٧) فقرة، المعوقات المتعلقة بالمجتمع والقطاع الخاص بواقع (٢١) فقرة، متطلبات الشراكة المجتمعية بواقع (١٥) فقرة.

ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (٣-١=٢)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (٢/٣= ٠.٦٦)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يتضح من خلال الجدول رقم (٢):

جدول (٢)

يوضح تحديد فئات المقياس المتدرج الثلاثي

درجة مرتفعة	درجة متوسطة	درجة منخفضة
٢.٣٤ – ٣.٠	١.٦٧ – ٢.٣٣	١ – ١.٦٦

صدق أداة الدراسة: قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة من خلال ما يأتي:

أولاً: الصدق الظاهري لأداة الدراسة (صدق المحكمين):

بعد الانتهاء من بناء أداة الدراسة وكانت عباراتها (٦٢) في صورتها الأولية وتم عرضها على عدد من المحكمين وذلك للاسترشاد بآرائهم، وبناءً على التعديلات والاقتراحات التي أبداها المحكمون، قام الباحث بإجراء التعديلات اللازمة التي اتفق عليها غالبية المحكمين، من تعديل بعض العبارات وحذف عبارات أخرى، حتى أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية حيث بلغت عباراتها (٥٣).

ثانيًا: صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة:

- الاتساق الداخلي

تم التحقق من الاتساق الداخلي للمقياس لكل محور من المحاور الثلاثة للاستبانة (المعوقات المتعلقة بالجامعة، والمعوقات المتعلقة بالمجتمع والقطاع الخاص، ومتطلبات الشراكة المجتمعية) وذلك بحساب معامل الارتباط بين درجات العينة الاستطلاعية (ن = ٥٠) في كل فقرة من فقرات والدرجة الكلية للمحور، وجدول (٣) يوضح هذه النتائج.

جدول (٣)
يوضح حساب معامل الارتباط بين درجات العينة الاستطلاعية (ن = ٥٠) في كل فقرة من فقرات والدرجة الكلية للمحور

المعوقات المتعلقة بالجامعة		المعوقات المتعلقة بالمجتمع والقطاع الخاص		متطلبات الشراكة المجتمعية	
الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
١	٠.٥٣**	١٨	٠.٦٠**	٣٩	٠.٧٠**
٢	٠.٦٦**	١٩	٠.٥٢**	٤٠	٠.٧٥**
٣	٠.٦٢**	٢٠	٠.٦١**	٤١	٠.٧٥**
٤	٠.٥٤**	٢١	٠.٧٢**	٤٢	٠.٨٤**
٥	٠.٥٥**	٢٢	٠.٦٨**	٤٣	٠.٨٣**
٦	٠.٦١**	٢٣	٠.٦٧**	٤٤	٠.٧٩**
٧	٠.٦٢**	٢٤	٠.٦٨**	٤٥	٠.٨٦**
٨	٠.٧٠**	٢٥	٠.٦٤**	٤٦	٠.٨٣**
٩	٠.٦٢**	٢٦	٠.٧٠**	٤٧	٠.٨٣**
١٠	٠.٧٢**	٢٧	٠.٤٨**	٤٨	٠.٨٢**
١١	٠.٥٩**	٢٨	٠.٦٠**	٤٩	٠.٨٥**
١٢	٠.٥٨**	٢٩	٠.٥٧**	٥٠	٠.٨٧**
١٣	٠.٦٩**	٣٠	٠.٥٠**	٥١	٠.٨٢**
١٤	٠.٦٨**	٣١	٠.٦٧**	٥٢	٠.٨٢**
١٥	٠.٦٣**	٣٢	٠.٧٣**	٥٣	٠.٨٨**
١٦	٠.٤٧**	٣٣	٠.٧٠**		
١٧	٠.٤٦**	٣٤	٠.٧١**		
		٣٥	٠.٤٦**		
		٣٦	٠.٥٣**		
		٣٧	٠.٦٩**		
		٣٨	٠.٦٦**		
معامل الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور والدرجة الكلية للاستبانة					
٠,٨٢**		٠,٧٩**		٠,٦٢**	

*تشير العلامة(**) تشير أن قيمة معامل الارتباط دالة عند مستوى ٠.٠١

أشارت النتائج الموضحة في جدول(٣) إن جميع قيم معاملات الارتباط دالة بين كل فقرة من فقرات المحاور الثلاثة والدرجة الكلية لكل محور، وتراوحت قيم معاملات الارتباط ما بين (٠.٤٦ : ٠.٧٢) لفقرات المحور الأول وكانت دالة عند مستوى ٠.٠١ وبالنسبة لفقرات المحور الثاني تراوحت قيم معاملات الارتباط ما بين (٠.٤٨ : ٠.٧٣) وكانت دالة عند مستوى ٠.٠١، وبالنسبة لفقرات المحور الثالث تراوحت قيم معاملات الارتباط ما بين (٠.٧٠ : ٠.٨٨) وكانت دالة عند مستوى ٠.٠١،وكشفت النتائج عن وجود ارتباط دال إحصائياً عند

مستوى ٠,٠١ بين الدرجة الكلية لكل محور من المحاور الثلاثة والدرجة الكلية للاستبانة وكانت قيم معاملات الارتباط على التوالي(٠,٨٢ ، ٠,٧٩ ، ٠,٦٢)، مما سبق يتضح تحقق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة.

تم حساب الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباك(كرونباخ) حيث حسبت كل مهارة فرعية من المهارات الأربعة والدرجة الكلية للمهارات الأربعة لدى العينة الاستطلاعية(ن=٣٠) وكانت النتائج كالآتي:

جدول (٤)
يوضح معامل الثبات للاستبانة

المهارة	معامل ألفا
المعوقات المتعلقة بالجامعة	٠.٨٩
المعوقات المتعلقة بالمجتمع والقطاع الخاص	٠.٩٢
متطلبات الشراكة المجتمعية	٠.٩٣
الدرجة الكلية	٠.٩٤

يتضح من خلال الجدول السابق (٤) تحقق ثبات الاستبانة بنسبة كبيرة .

عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها:

أولاً: معوقات الشراكة المجتمعية بين الجامعات السعودية والمجتمع المحلي للتلبية الاحتياجات والمشروعات البحثية للإجابة عن الأسئلة (١، ٢، ٣) تم استخدامكا٢لحساب الفروق بين تكرارات استجابات أعضاء هيئة التدريس بجامعة بيشة (ن=١٥٨) في كل فقرة من فقرات المحاور الثلاثة للاستبيان: المعوقات المتعلقة بالجامعة، المعوقات المتعلقة بالمجتمع والقطاع الخاص، متطلبات الشراكة المجتمعية.

السؤال الأول: ما المعوقات المتعلقة بالجامعة والتي تعيق الشراكة المجتمعية بين الجامعات السعودية والمجتمع المحلي؟

للكشف على معوقات الشراكة المجتمعية المتعلقة بالجامعة، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة، كما تم ترتيب تلك الفقرات حسب المتوسط الحسابي لها، وذلك على النحو.

جدول (٥)

يوضح التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة، وقيم كا٢ ومتوسطات (م)استجاباتهم وانحرافاتهم المعيارية(ع) على فقرات محور المعوقات المتعلقة بالجامعة

الفقرات	تكرارات الاستجابات			النسبة المئوية للتكرارات			كا٢	ع	م	درجة المعوقات
	منخفضة	متوسطة	كبيرة	منخفضة	متوسطة	كبيرة				
١-ضعف التعاون بين الجامعة والمجتمع الخارجي.	٤٥	٢٠٥	١٤٥	١١.٤	٥١.٩	٣٦.٧	٢٠	٠.٦٥	٢.٢٥	متوسطة
٢-توقف الشراكات على اللقاءات السنوية.	٣٥	٢١٥	١٤٥	٨.٩	٥٤.٤	٣٦.٧	٢٥	٠.٦٢	٢.٢٨	متوسطة
٣-انحصار الشراكة بين الطرفين على المستويات الإدارية العليا.	٣٠	١٩٠	١٧٥	٧.٦	٤٨.١	٤٤.٣	٢٣.٧	٠.٦٢	٢.٣٧	كبيرة
٤-اقتصار الشراكة على الندوات واللقاءات غير المخططة	٣٥	٢٢٥	١٣٥	٨.٩	٥٧	٣٤.١	٢٧.٤	٠.٦١	٢.٢٥	متوسطة
٥-بناء الشراكات على الجهود الفردية لأعضاء هيئة التدريس	٥٥	١٥٠	١٩٠	١٣.٩	٣٨	٤٨.١	١٤.٦	٠.٧١	٢.٣٤	كبيرة
٦-ضعف استثمار الجامعة للتقنية الحديثة في التواصل مع أطراف الشراكة.	٢٥	١٨٠	١٩٠	٦.٣	٤٥.٦	٤٨.١	٢٦	٠.٦١	٢.٤٢	كبيرة
٧-ضعف التحديث البحثي بين أطراف الشراكة.	١٠	١٥٥	٢٣٠	٢.٥	٣٩.٢	٥٨.٢	٣٨	٠.٥٥	٢.٥٦	كبيرة
٨-غياب التخطيط في رصد احتياجات المجتمع المتجددة	٢٠	١٧٠	٢٠٥	٥.١	٤٣	٥١.٩	٢٩	٠.٦	٢.٤٧	كبيرة
٩-قلة المختصين في إدارة الشراكات المجتمعية.	٢٠	١٦٠	٢١٥	٥.١	٤٠.٥	٥٤.٤	٣٠.٧	٠.٦	٢.٤٩	كبيرة
١٠-ضعف مواكبة شراكة الجامعة لاحتياجات المجتمع المحلي المتغيرة.	٢٠	٢٠٠	١٧٥	٥.١	٥٠.٦	٤٤.٣	٢٩	٠.٦	٢.٣٩	كبيرة
١١-اقتصار الإنتاج البحثي على الجوانب النظرية دون التطبيق.	١٥	١٧٠	٢١٠	٣.٨	٤٣	٥٣.٢	٣٢	٠.٥٨	٢.٤٩	كبيرة
١٢-قلة البحوث التطبيقية القائمة على الاحتياجات البحثية.	١٠	١٨٠	٢٠٥	٢.٥	٤٥.٦	٥١.٩	٣٤	٠.٥٥	٢.٤٩	كبيرة
١٣-غياب الاحتياجات البحثية في الشراكات عن أعضاء هيئة التدريس.	٢٠	١٦٠	٢١٥	٥.١	٤٠.٥	٥٤.٤	٣١	٠.٦	٢.٤٩	كبيرة
١٤-قلة الموارد المالية التي تخصصها الشراكات للأبحاث التطبيقية.	٥	١٣٥	٢٥٥	١.٣	٣٤.٢	٦٤.٦	٤٧.٥	٠.٥١	٢.٦٣	كبيرة
١٥-قلة المراكز والحاضنات البحثية للتلبية الاحتياجات والمشروعات البحثية.	٥	١٣٥	٢٥٥	١.٣	٣٤.٢	٦٤.٦	٤٧.٥	٠.٥١	٢.٦٣	كبيرة
١٦-ندرة المعلومات حول احتياجات المجتمع البحثية.	١٥	١٧٠	٢١٠	٣.٨	٤٣	٥٣.٢	٣٢	٠.٥٨	٢.٤٩	كبيرة
١٧-افتقار الجامعة للمعامل المتخصصة لإجراء الأبحاث	٥	١٣٥	٢٥٥	١.٣	٣٤.٢	٦٤.٦	٣٢	٠.٥١	٢.٦٣	كبيرة
المعوقات المتعلقة بالجامعة							٥,٩٦		٢.٤٥	كبيرة

يتضح من خلال الجدول (٥) إن المتوسط الحسابي العام بلغ (٢.٤٥)وإنحراف معياري (٥.٩٦)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة حول المعوقات المتعلقة بالجامعة والتي تعيق الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمجتمع المحلي بدرجة كبيرة، ويتضح إن أبرز المعوقات المتعلقة « قلة الموارد المالية التي تخصصها الشراكات للأبحاث التطبيقية، وقلة المراكز والحاضنات البحثية للتلبية الاحتياجات والمشروعات البحثية، وضعف التحديث البحثي بين أطراف الشراكة»، حيث حصلت الفقرة رقم (١٤) وتنص على: « قلة الموارد المالية التي تخصصها الشراكات للأبحاث التطبيقية»، والفقرة رقم (١٥) على المرتبة الأولى وتنص على: « قلة المراكز والحاضنات البحثية للتلبية الاحتياجات والمشروعات البحثية »،الفقرة رقم (١٤) على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢.٦٣) وانحراف معياري (٠.٥١) بدرجة كبيرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الثنيان (١٤٢٩) التي أشارت إلى ضرورة توفير الإمكانات المادية والبشرية، وتمويل البحث العملي من الجامعة،وتعزى هذه النتيجة إلىتركيز الجامعة على مواجهة الطلب الاجتماعي على التعليم خصوصا الجامعات الناشئة مما جعل الجامعة تركز على توجيه مواردها وغالبية ميزانيتها نحو العملية التدريسية ، بينما جاءت الفقرة رقم (٤) والتي تنص على: « اقتصار الشراكة على الندوات واللقاءات غير المخططة » بالمرتبة الأقل بين الفقرات بمتوسط حسابي (٢.٢٥) وانحراف معياري (٠.٦١) بدرجة متوسطة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عبدالستار(٢٠٠٨) والتي أشارت غياب البرامج والخطط التي تستند للمشاركة والتنسيق، وقيام الجامعات بعقد شراكات غير مخططة، وتعزى هذه النتيجة إلى قلة المختصين في الشراكات والبحث العلمي وقيام الطاقم الإداري بعقد الشراكات والتي قد يغيب عليه متطلبات الشراكة المجتمعية حيث تتم أغلب هذه الشراكات من خلال المستويات العليا في طرفي الشراكة سواء الجامعات أو موسسات المجتمع المحلي أو من خلال إداراة العلاقات لدى هذه الأطراف دون الرجوع إلى الباحثين ليكونوا أطرافاً في مرحلة التخطيط والتنفيذ في الأولويات والمشروعات البحثية.

السؤال الثاني: ما المعوقات المتعلقة بالمجتمع المحلي والتي تعيق الشراكة المجتمعية بين الجامعات السعودية والمجتمع المحلي؟

للكشف معوقات الشراكة المجتمعية المتعلقة بالمجتمع المحلي، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة، كما تم ترتيب تلك العبارات حسب المتوسط الحسابي لها، وذلك على النحو.

جدول (٦)

يوضح التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة، وقيم كا٢ ومتوسطات (م)استجاباتهم وانحرافاتهم المعيارية(ع) على فقرات المحور المتعلق بالمجتمع المحلي

الفقرات	تكرارات الاستجابات			النسبة المئوية لتكرارات الاستجابات			كا٢	ع	م	درجة المعوقات
	منخفضة	متوسطة	كبيرة	منخفضة	متوسطة	كبيرة				
١٨-عزوف المجتمع عن إسناد مشكلاته واحتياجاته البحثية للمراكز البحثية في الجامعة.	٥	١٢٥	٢٦٥	١.٣	٣١.٦	٦٧.١	٥١	٠.٥	٢.٦٦	كبيرة
١٩-ضعف رغبة المجتمع والقطاع الخاص في تفعيل الشراكات التي تم إبرامها مع الجامعة.	١٠	١٩٠	١٩٥	٢.٥	٤٨	٤٩.٥	٣٤	٠.٥٥	٢.٤٧	كبيرة
٢٠-ضعف ثقة المجتمع والقطاع الخاص بإمكانات الجامعة البحثية.	٥٥	١٦٥	١٧٥	١٤	٤١.٨	٤٤.٢	١٣.٥	٠.٧	٢.٣	متوسطة
٢١-اعتماد مؤسسات المجتمع على استيراد المنتجات البحثية من الخارج.	٥	١٨٥	٢٠٥	١.٣	٤٦.٨	٥١.٩	٢٧	٠.٥٣	٢.٥١	كبيرة
٢٢-ضعف تمويل مؤسسات المجتمع للمشروعات البحثية.	٢٠	١٠٥	٢٧٠	٥	٢٦.٦	٦٨.٤	٤٩	٠.٥٨	٢.٦٣	كبيرة
٢٣-ضعف استفادة المجتمع من نتائج البحوث التطبيقية	٢٠	١٣٠	٢٤٥	٥	٣٣	٦٢	٣٨.٥	٠.٥٩	٢.٥٧	كبيرة
٢٤-قلة التواصل بين مؤسسات المجتمع والجامعة.	٥	١٧٥	٢١٥	١.٣	٤٤.٣	٥٤.٤	٣٨	٠.٥٣	٢.٥٣	كبيرة
٢٥-ضعف المعلومات البحثية التي تقدمها مؤسسات المجتمع للمراكز البحثية في الجامعة.	١٥	١٥٠	٢٣٠	٣.٨	٢٨	٥٨.٢	٣٦	٠.٥٧	٢.٥٤	كبيرة
٢٦-ضعف اهتمام المجتمع في تحديث احتياجاته البحثية	٥	١٤٠	٢٥٠	١.٣	٣٥.٤	٦٣.٣	٤٥.٧	٠.٥١	٢.٦٢	كبيرة

٢٧-عزوف القطاع الخاص عن إسناد مشكلاته واحتياجاته البحثية للمراكز البحثية في الجامعة.	١٠	١٠٠	٢٨٥	٢.٥	٢٥.٣	٧٢.٢	٦٠	٠.٥٢	٢.٧	كبيرة
٢٨-ضعف رغبة القطاع الخاص في إبرام شركة بحثية مع الجامعة.	صفر	١٤٠	٢٥٥	ـــــ	٣٥.٤	٦٤.٦	٧	٠.٤٨	٢.٦٥	كبيرة
٢٩-ضعف ثقة القطاع الخاص بإمكانات الجامعة البحثية.	٢٠	١٥٠	٢٢٥	٥	٣٨	٥٧	٣٣	٠.٦	٢.٥٢	كبيرة
٣٠-اعتماد القطاع الخاص على استيراد المنتجات البحثية من الخارج.	٢٠	١١٥	٢٨٠	٠	٢٩	٧١	١٤	٠.٤٦	٢.٧١	كبيرة
٣١-ضعف تمويل مؤسسات القطاع الخاص للمشروعات البحثية.	١٠	١١٥	٢٧٠	٢.٥	٢٩	٦٨.٤	٥٢	٠.٥٣	٢.٦٦	كبيرة
٣٢-عدم استفادة القطاع الخاص من نتائجالبحوث التي تجرى في الجامعة.	١٥	١٠٥	٢٧٥	٣.٨	٢٦.٦	٦٩.٦	٥٣	٠.٥٥	٢.٦٦	كبيرة
٣٣-ضعف التواصل بين القطاع الخاص والجامعة.	٥	١٢٠	٢٧٠	١.٣	٣٠.٤	٦٨.٤	٥٣.٦	٠.٥٠	٢.٦٧	كبيرة
٣٤-ندرة المعلومات البحثية التي يقدمها القطاع الخاص للمراكز البحثية في الجامعة.	١٠	١٢٥	٢٦٠	٢.٥	٣١.٦	٦٥.٨	٤٧.٦	٠.٥٣	٢.٦٣	كبيرة
٣٥-وجود تطور سريع في بعض القطاعات الانتاجية، والمشكلات الناجمة تفوق مستوى المساهمة من الجامعة.	٥٥	١٧٠	١٧٠	١٤	٤٣	٤٣	١٣.٤	٠.٧٠	٢.٢٩	متوسطة
٣٦-صعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة لأغراض البحث من الكثير من الشركات باعتبارها من أسرارها الخاصة.	٢٠	١٥٠	٢٢٥	٥	٣٨	٥٧	٣٢.٧	٠.٦٠	٢.٥٢	كبيرة
٣٧-عدم وجود قناعة لدى مؤسسات القطاع الخاص بعملية الاستثمار في مجال البحث العلمي.	١٥	١٣٥	٢٤٥	٣.٨	٣٤.٢	٦٢	٤٠	٠.٥٧	٢.٥٨	كبيرة
٣٨-ضعف ثقة مؤسسات القطاع الخاص بمخرجات الجامعات من الأبحاث والدراسات العلمية.	٢٥	١٤٠	٢٣٠	٦.٣	٣٥.٤	٥٨.٣	٣٢	٠.٦٢	٢.٥٢	كبيرة
المعوقات المتعلقة بالمجتمع والقطاع الخاص ككل								**٧,٨٣**	**٢.٥٧**	**كبيرة**

يتضح من خلال الجدول (٦) إن المتوسط الحسابي العام بلغ (٢.٥٧) بانحراف معياري (٧.٨٣)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة حول معوقات الشراكة المجتمعية المتعلقة بالمجتمع المحلي بدرجة كبيرة ، ذلك يتمثل في موافقة أفراد الدراسة على أن الشراكة المجتمعية تواجه بمعوقات متعلقة بالمجتمع المحلي من أبرزها « اعتماد القطاع الخاص على استيراد المنتجات البحثية من الخارج، وعزوف القطاع الخاص عن إسناد مشكلاته واحتياجاته البحثية للمراكز البحثية في الجامعة، إضافة إلى ضعف التواصل بين القطاع الخاص والجامعة، وضعف المشاركة المجتمعية في الندوات والمؤتمرات المنعقدة في الجامعة»، حيث حصلت الفقرة رقم (٣٠) على المرتبة الأولى والتي تنص على: « اعتماد القطاع الخاص على استيراد المنتجات البحثية من الخارج » بمتوسط حسابي (٢.٧١) وانحراف معياري (٠.٤٦) بدرجة كبيرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة خضر(٢٠١١) والتي ركّزت على ضرورة تحفيز المجتمع المحلي والقطاع الخاص نحو الشراكة مع المؤسسات البحثية في مجال البحث والتطوير، ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى انعزال الجامعة عن التأثير في مجتمعها المحلي للوصول لثقته بقدراتها وإمكاناتها البحثية، وكذلك لتركيز الجامعات والباحثين على التدريس أكثر من تركيزهم على التواصل مع المجتمع المحلي ورصد أولوياته في البحث العلمي وحل مشكلاته الاجتماعية والتنموية ، بينما حصلت الفقرة رقم (٣٥) على المرتبة الأقل والتي تنص على: « وجود تطور سريع في بعض القطاعات الانتاجية، والمشكلات الناجمة تفوق مستوى المساهمة من الجامعة.» بمتوسط حسابي (٢.٢٩) وانحراف معياري (٠.٧٠) بدرجة متوسطة.

السؤال الثالث: ما متطلبات الشراكة المجتمعية بين الجامعات السعودية والمجتمع المحلي لتلبية الاحتياجات والمشروعات البحثية؟

للتوصل لمتطلبات الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمجتمع الخارجي، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة، كما تم ترتيب تلك العبارات حسب المتوسط الحسابي لها، وذلك على النحو.

جدول(٧)

يوضح التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة، وقيم كا٢ ومتوسطات (م)استجاباتهم وانحرافاتهم المعيارية(ع) على فقرات المحور المتعلق بمتطلبات الشراكة المجتمعية.

الفقرات	تكرارات الاستجابات			النسبة المئوية لتكرارات الاستجابات			كا٢	ع	م	درجة المتطلب
	منخفضة	متوسطة	كبيرة	منخفضة	متوسطة	كبيرة				
٣٩-وضع القوانين واللوائح المنظمة للشراكة المتجددة بين الجامعة والمجتمع والقطاع الخاص.	٣٠	١٤٠	٢٢٥	٧.٦	٣٥.٤	٥٧	٢٩	٠.٦٤	٢.٤٩	كبيرة
٤٠-التزام أطراف الشراكة بتنفيذ التزاماتها في لتلبية الاحتياجات والمشروعات البحثية.	٣٥	١٤٠	٢٢٠	٩	٣٥.٤	٥٥.٧	٢٦.٢	٠.٦٦	٢.٤٧	كبيرة
٤١-إنشاء قاعدة بيانات محدثة للاحتياجات البحثية لمؤسسات المجتمع	٥٠	٩٠	٢٥٥	١٢.٧	٢٣	٣٤.٦	٣٦	٠.٧١	٢.٥٢	كبيرة
٤٢-استخدام التكنولوجيا في التواصل الدائم بين أطراف الشراكة.	٤٠	١٣٠	٢٢٥	١٠	٣٣	٥٧	٢٦	٠.٦٨	٢.٤٧	كبيرة
٤٣-شمول الشراكة جميع الأطراف المعنية بتلبية الاحتياجات والمشروعات البحثية للمجتمع.	٤٠	١٣٠	٢٢٥	١٠	٣٣	٥٧	٢٦	.٦٨.	٢.٤٧	كبيرة
٤٤-إشراك رجال الأعمال في الاجتماعات واللجان البحثية داخل الجامعة.	٥٥	١٢٥	٢١٥	١٤	٣١.٦	٥٤.٤	١٩	٠.٧٣	٢.٤١	كبيرة
٤٥-إجراء المشاريع البحثية المشتركة بين أطراف الشراكة من المختصين.	٥٠	١١٥	٢٣٠	١٢.٧	٢٩	٥٨.٣	٢٥	٠.٧١	٢.٤٦	كبيرة
٤٦-وضع الآليات التي تضمن تطبيق نتائج البحوث التطبيقية لدى المجتمع	٥٠	١٣٠	٢١٥	١٢.٧	٣٣	٥٤.٤	٢١	٠.٧١	٢.٤٢	كبيرة
٤٧-ضمان التواصل المتسمر بين الأطراف المختصة لتبادل المعلومات البحثية.	٤٠	١١٠	٢٤٥	١٠	٢٨	٦٢	٣٣	٠.٦٨	٢.٥٢	كبيرة

٤٨ـمشاركة أطراف الشراكة في إنشاء الحاضنات والمراكز البحثية.	٤٥	١٣٥	٢١٥	١١.٤	٣٤	٥٤.٤	٢٢	٠.٦٩	٢.٤٣	كبيرة
٤٩ـتزويد الجامعة بالمعامل والأدوات البحثية اللازمة للإنتاج البحثي.	٦٥	٩٥	٢٣٥	١٦.٥	٢٤	٥٩.٥	٢٥	٠.٧٦	٢.٤٣	كبيرة
٥٠ـزيادة الدعم المالي للجامعة للتلبية الاحتياجات والمشروعات البحثية.	٦٠	٩٠	٢٤٥	١٥	٢٣	٦٢	٣٠	٠.٧٥	٢.٤٧	كبيرة
٥١ـمنح أساتذة الجامعة تفرغ كامل أو جزئي عند قيامهم ببحوث قائمة على اتفاقيات الشراكة	١٠٥	٨٥	٢٠٥	٢٦.٥	٢١.٥	٥٢	١٢.٦	٠.٨٥	٢.٢٥	متوسطة
٥٢ـتشجيع الباحثين بالحوافز والمادية والمعنوية.	٧٠	٩٥	٢٣٠	١٨	٢٤	٥٨	٢٢.٥	٠.٧٨	٢.٤١	كبيرة
٥٣ـدعم بيوت الخبرة المتخصصة والقائمة على الشراكة المجتمعية.	٧٠	٩٥	٢٣٠	١٨	٢٤	٥٨	٢٢.٥	٠.٧٨	٢.٤١	كبيرة
محور متطلبات الشراكة المجتمعية								٩,١٦	٢.٤٤	كبيرة

يتضح من خلال الجدول (٧) أن المتوسط الحسابي العام بلغ (٢,٤٤) بانحراف معياري (٩.١٦)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة حول متطلبات الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمجتمع المحلي بدرجة كبيرة ، ويتمثل في موافقة أفراد الدراسة على متطلبات الشراكة المجتمعية ومن أبرزها « إنشاء قاعدة بيانات محدثة للاحتياجات البحثية لمؤسسات المجتمع ، وضمان التواصل المستمر بين الأطراف المختصة لتبادل المعلومات البحثية، إضافة إلى وضع القوانين واللوائح المنظمة للشراكة المتجددة بين الجامعة والمجتمع واقطاع الخاص »، حيث حصلت الفقرة رقم (٤١) على المرتبة الأولى والتي تنص على: « إنشاء قاعدة بيانات محدثة للاحتياجات البحثية لمؤسسات المجتمع » بمتوسط حسابي (٢,٥٢) وانحراف معياري (٠.٧١) بدرجة كبيرة، ويعزى ذلك لضعف التواصل مع الباحثين وضعف حداثة المعلومات الكافية عن مشكلات المجتمع وأولوياته البحثية لدى الباحثين لتوجيه مشروعاتهم البحثية نحو تنمية المجتمع وحل مشكلاته وتطويره، وتتفق هذه

النتيجة مع دراسة عبدالستار(٢٠٠٨) والتي أشارت غياب البرامج والخطط التي تستند للمشاركة والتنسيق، وقيام الجامعات بعقد شراكات غير مخططة.

بينما جاءت الفقرة رقم (٥١) في المرتبة الأقل والتي تنص على: «منح أساتذة الجامعة تفرغ كامل أو جزئي عند قيامهم ببحوث قائمة على اتفاقيات الشراكة» بمتوسط حسابي (٢.٢٥) وانحراف معياري (٠.٨٥) بدرجة متوسطة،

ومن خلال العرض السابق لمعوقات الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمجتمع المحلي، يتضح أن معوقات هذه الشراكة جاءت على النحو الآتي:

جدول (٨)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول معوقات الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمجتمع المحلي

م	معوقات الشراكة المجتمعية	المتوسط الحسابي	الترتيب
١	معوقات متعلقة بالجامعة	٢.٤٥	٢
٢	معوقات متعلقة بالمجتمع المحلي	٢.٥٧	١
٣	متطلبات الشراكة المجتمعية	٢.٤٤	٣
	المتوسط الحسابي العام	٢.٤٨٦	-

يتضح من خلال الجدول (٨) أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على وجود معوقات للشراكة المجتمعية بين الجامعة والمجتمع المحلي وموافقة على متطلبات الشراكة المجتمعية المتجددة، وبمتوسط حسابي عام (٢,٤٨) وبدرجة كبيرة، حيث تأتي المعوقات المتعلقة بالمجتمع المحلي في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي عام (٢,٥٧) وبدرجة كبيرة، ويعزى ذلك لغياب المختصين في المجتمع المحلي وضعف الوعي بأهمية نتائج البحث العلمي في حل مشكلات التي يعاني منها المجتمع ودوره في تنمية المجتمع وتطويره، ويليها المعوقات المتعلقة بالجامعة بمتوسط حسابي عام (٢,٤٥) وبدرجة كبيرة، وفي الأخير يأتي متطلبات الشراكة المجتمعية بمتوسط حسابي (٢,٤٤) كأقل محاور الشراكة المجتمعية بين الجامعة والمجتمع المحلي بمتوسط حسابي عام (٢,٤٥) وبدرجة كبيرة.

ومما سبق يتضح وجود معوقات لدى طرفي الشراكة مما يعزى لضعف إمكانات الجامعة البحثية التي تمكنها من كسب ثقة المجتمع، وندرة تواصل الجامعة مع المجتمع والتعريف بإمكاناتها المادية والبشرية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة محمد(٢٠١٧) التي أشارت لعدة معوقات تحد من عملية الشراكة البحثية ودعم الباحثين، كما توصلت للحاجة المحلة لتوفير المتطلبات التشريعية ومنها الأكاديمية والمادية لإنجاح الشراكة بين الجامعة

والمجتمع المحلي، وتفسر هذه النتيجة لغياب الشراكة التي تمكن أعضاء هيئة التدريس من الاطلاع على الفرص البحثية مما يحد رغبتهم وحاجتهم للتفرغ.

فروض الدراسة:

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات المحاور الثلاثة للاستبانة تعزى لمتغير الدرجة العلمية (استاذ مساعد / استاذ مشارك واستاذ)، والتخصص العلمي (تخصص علمي/ إنساني) عند مستوى دلالة ٠.٠٥.**

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار ت لدلالة الفروق بين المجموعتين المستقلتين، وجدول(١٠) يوضح نتائج اختبار ت لحساب الفروق متوسطات المحاور الثلاثة للاستبانة تعزى لمتغير الدرجة العلمية (استاذ مساعد / استاذ مشارك وأستاذ).

جدول(٩)

يوضح نتائج اختبار ت لحساب الفروق متوسطات المحاور الثلاثة للاستبانة تعزى لمتغير الرتبة العلمية (استاذ مساعد / استاذ مشارك وأستاذ)

الدرجة العلمية / محاور الاستبانة	أستاذ مساعد		استاذ مشارك واستاذ		درجات الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
	م	ع	م	ع			
المعوقات المتعلقة بالجامعة	٤٠.٧٥	٦.٢٢	٤٣.٤٣	٥.١٢	٣٩٣	٤,٣٥	٠.٠١ دالة
المعوقات المتعلقة بالمجتمع المحلي	٥٢.٩٢	٧.١٦	٥٥.٧٩	٧.١٠	٣٩٣	٣.٨٢	٠.٠١ دالة
متطلبات الشراكة المجتمعية	٣٦.٥١	٨.٥٥	٣٦.٨٠	٩.٢٥	٣٩٣	٠.٣٠	غير دالة
حجم العينة(ن)	٢٥٥		١٤٠				

يتضح من جدول (٩) والذي يبين نتائج اختبار "ت" لحساب الفروق في المحاور الثلاثة للاستبانة في ضوء متغير الرتبة العلمية أن هناك فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ في محور "معوقات الشراكة المجتمعية المتعلقة بالجامعة "يعزى للرتبة العلمية(أستاذ مساعد / أستاذ مشارك وأستاذ) حيث بلغت قيمة ت (٤.٣٥)، وكان الفرق في اتجاه أعضاء هيئة التدريس ذوى الرتبة العلمية "أستاذ وأستاذ مشارك" حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لديهم (٤٣.٤٣) مقارنة بقيمة المتوسط الحسابي لأعضاء هيئة التدريس من ذوي الرتبة العلمية "أستاذ مساعد" والتي بلغت (٤٠.٧٥)، ويعزى ذلك للخبرات المتراكمة لأعضاء هيئة التدريس برتبة الاستاذ المشارك والأستاذ في إجراء البحوث ودرايتهم الكافية بالمعوقات التي تحد من الشراكة الناجحة بين الجامعات السعودية والمجتمع المحلي بكافة قطاعاته.

كما أشارت النتائج إلى وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ في محور "معوقات الشراكة المجتمعية المتعلقة بالمجتمع المحلي "يعزى للرتبة العلمية(استاذ مساعد / استاذ مشارك وأستاذ)، حيث بلغت قيمة ت (٣.٨٢)، وكان الفرق في اتجاه أعضاء هيئة التدريس ذوي الرتبة العلمية "أستاذ وأستاذ مشارك" حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لديهم (٥٥.٧٩) مقارنة بقيمة المتوسط الحسابي لأعضاء هيئة التدريس من ذوي الرتبة العلمية "أستاذ مساعد" والتي بلغت (٥٢.٩٢)، ويعزى ذلك للإنتاج البحثي لرتبة الأستاذ المشارك والاستاذ وقلة استفادة قطاعات المجتمع المحلي منها.

في حين أشارت النتائج إلى عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية يعزى للرتبة العلمية (استاذ مساعد / استاذ مشارك وأستاذ) في محور متطلبات الشراكة المجتمعية حيث بلغت قيمة ت (٠.٣٠) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠٥

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار ت لدلالة الفروق بين المجموعتين المستقلتين، وجدول(١٠) يوضح نتائج اختبار ت لحساب الفروق متوسطات المحاور الثلاثة للاستبانة تعزى لمتغير التخصص العلمي(نظري/علمي)

جدول (١٠)

نتائج اختبار ت لحساب الفروق متوسطات المحاور الثلاثة للاستبانة تعزى لمتغير التخصص العلمي(نظري/علمي)

التخصص العلمي / محاور الاستبانة	التخصص النظري		التخصص العلمي		درجات الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
	م	ع	م	ع			
المعوقات المتعلقة بالجامعة	٤١,٩٠	٥,٧٠	٤٣,٢٠	٦,٣٤	٣٩٣	٣.٢٥	٠,٠١ دالة
المعوقات المتعلقة بالمجتمع والقطاع الخاص	٥٤,٣٢	٧,١٠	٥٢,٨٠	٧,٥٠	٣٩٣	١,٩٧	٠,٠٥ دالة
متطلبات الشراكة المجتمعية	٣٦,٤٨	٨,٧٩	٣٦,٧٨	٨,٨١	٣٩٣	٠,٧٤	غير دالة
حجم العينة(ن)	٢٢١		١٧٤				

يتضح من جدول (١٠) والذي يبين نتائج اختبار "ت" لحساب الفروق في المحاور الثلاثة للاستبانة في ضوء متغير التخصص العلمي أن هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ في محور "معوقات الشراكة المجتمعية المتعلقة بالجامعة "يعزى لمتغير التخصص العلمي(نظري/علمي)حيث بلغت قيمة ت (٣,٢٥)، وكان الفرق في اتجاه أعضاء

هيئة التدريس ذوى التخصصات العلمية حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لديهم (٤٣.٢٠) مقارنة بقيمة المتوسط الحسابي لأعضاء هيئة التدريس من ذوي التخصصات النظرية والتي بلغت (٤١,٩٠)، ويعزى ذلك لحاجة الباحثين في التخصصات العلمية لإمكانات الجامعة لطبيعة بحوث التخصصات العلمية التي تتم بالتجارب المعلمية في المعامل، والمختبرات والتجهيزات الأخرى.

كما أشارت النتائج إلى وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥ في محور "معوقات الشراكة المجتمعية بالمجتمع المحلي " لمتغير التخصص العلمي(نظري/علمي)، حيث بلغت قيمة ت (١,٩٧)، وكان الفرق في اتجاه أعضاء هيئة التدريس ذوي التخصصات النظرية حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لديهم (٥٤,٣٢) مقارنة بقيمة المتوسط الحسابي لأعضاء هيئة التدريس من ذوي التخصصات العلمية والتي بلغت (٥٢.٨٠)، ويعزى ذلك لطبيعة البحوث النظرية التي لا تلامس المجتمع المحلي من خلال التجربة والبرهان مقارنة بالتخصصات العلمية التي تقدم نتائج تطبيقية ومادية ملموسة.

في حين أشارت النتائج إلى عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية يعزى لمتغير التخصص العلمي(نظري/علمي)، في محور متطلبات الشراكة المجتمعية حيث بلغت قيمة ت (٠.٧٤) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠٥

السؤال الرابع: ما الاستراتيجية للشراكة المجتمعية المتجددة بين الجامعات السعودية والمجتمع المحلي في لتلبية الاحتياجات والمشروعات البحثية في ضوء نتائج الدراسة الميدانية وبعض الخبرات العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة)؟

<u>يمكن وصف الاستراتيجية المقترحة من خلال المراحل والخطوات التالية:</u>

في ظل زيادة مستوى مشاركة المجتمع المحلي في النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات الاقتصادية، وفي ظل شح الموارد المالية للجامعات لإجراء البحوث العلمية وتنفيذها لخدمة المشاريع التنموية، تظهر أهمية الشراكة بين القطاعين الخاص والعام إذ لابد من منح المجتمع المحلي دورًا كبيرًا في الاقتصاد الوطني بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص، لذا يتوجب دمج جميع الجهود الحكومية والخاصة في نسيج وطني موحد وشراكة مجتمعية تحقّق الأهداف التنموية بحيث يجني الفرد والمجتمع الفوائد من هذه الجهود من ميدان البحث العلمي.

يمكن وصف الاستراتيجية المقترحة من خلال المراحل والخطوات الآتية:

- **وصف واقع نظام الشراكة المجتمعية بين الجامعة والمجتمع المحلي في لتلبية الاحتياجات والمشروعات البحثية:**

تقوم الجامعات السعودية كنظام يتكون من مدخلات متمثلة بالكوادر المعرفية والبشرية والمادية، وتتعرض هذه المدخلات لمعالجة قائمة في أدائها على ثلاث وظائف (التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع)، ومن ثم تتحوّل لمخرجات للمجتمع المحلي وسوق العمل، ويمكن وصف واقع الشراكة المجتمعية بين الجامعة والمجتمع المحلي كمعالجة لتوضيف البحث العلمي وخدمة المجتمع من خلال لجان عليا تضم عمادة البحث العلمي ومعهد البحوث والاستشارات وممثلين من بعض كليات الجامعة تحت مسمى اللجنة الدائمة للشراكة المجتمعية وتقوم في أعمالها بناءً على مايردها من المجتمع الخارجي من احتياجات بحثية أو اجتماعية ، وتسعى عمادة البحث العلمي ومعهد البحوث والاستشارات في الجامعات السعودية كجهة إدارية تعمل على تلبية احتياجات المجتمع الخارجي من خلال خطة البحث الممولة من ميزانية الجامعة أو ما يرد من تمويل خارجي.

- **تحليل واقع نظام الشراكة المجتمعية بين الجامعات السعودية والمجتمع المحلي لتلبية الاحتياجات والمشروعات البحثية:**

يعد دور اللجان في الشراكة المجتمعية قائم على المركزية كما أسفرت نتائج الدراسة عن مجموعة من المعوقات المتعلقة بالجامعة والمعوقات المتعلقة بالمجتمع المحلي، مما يفسر ضعف الشراكة المجتمعية بين الجامعة والمجتمع المحلي، وبعد البحث العلمي عن كثير من احتياجات المجتمع البحثية، وقلة البحوث المتعلقة بالأولويات البحثية لحل مشكلات المجتمع المحلي والإسهام في تطويره.

- **استراتيجية مقترحة لتطوير نظام الشراكة المجتمعية بين الجامعات السعودية والمجتمع المحلي في ضوء بعض التجارب الدولية:**
  - **رؤية الاستراتيجية: شراكة مجتمعية متجددة.**
  - **رسالة الاستراتيجية: قيام شراكات مجتمعية رائدة قائمة على التزام طرفي الشراكة للتلبية الاحتياجات والمشروعات البحثية بشكل آني.**
  - **منطلقات الاستراتيجية: يمكن تحديد منطلقات الاستراتيجية فيما يأتي:**

١- إنشاء قاعدة بيانات محدثة للاحتياجات البحثية لمؤسسات المجتمع.

٢- ضمان التواصل المستمر بين الأطراف المختصة لتبادل المعلومات البحثية.

٣- وضع القوانين واللوائح المنظمة للشراكة المتجددة بين الجامعة والمجتمع والقطاع الخاص.

٤- إنشاء قاعدة بيانات محدثة للاحتياجات البحثية لمؤسسات المجتمع.

- أهداف الاستراتيجية:

- التغلب على معوقات الشراكة المجتمعية.
- توفير متطلبات الشراكة المجتمعية المتجددة.
- التوصل لأساليب الشراكة المجتمعية المتجددة في ضوء التجارب الرائدة.

- أسس الاستراتيجية المقترحة:

١) وظيفة البحث العلمي وخدمة المجتمع.

٢) الشراكة البحثية أساس لنجاح المشروعات البحثية في تطوير المجتمع وحل مشكلاته

٣) تعدد مصادر التمويل وتنوعها يعد خياراً استراتيجيا لدعم البحث العلمي والباحثين

٤) الاستثمار في الإمكانات المادية والبشرية.

٥) الشراكة المجتمعية القائمة على التحديث والتجديد البحثي.

- آليات استراتيجية الشراكة المجتمعية المتجددة بين الجامعات السعودية والمجتمع المحلي:

١) مراجعة الخطط والآليات التشاركية بين الجامعات السعودية وقطاعات المجتمع المختلفة وتستند هذه المراجعة على تكوين اللجان وفرق العمل بحيث تشمل الباحثين وأطراف الشراكة في القطاعات المختلفة بحيث تشمل أيضاً جميع المستويات الإدارية، وتوزيع المهام بين أطراف الشراكة وفق آليات عمل واضحة لكافة الأطراف المتشاركة لتوجه الأبحاث والدعم نحو الأولويات البحثية.

٢) المراكز الاستشارية: وذلك من خلال إنشاء مراكز متخصصة في مجالات البحث والتطوير بمختلف جوانب التنمية، واستقطاب الباحثين المتميزين المتخصصين في هذه المراكز لتقديم الاستشارات التي تسهم في حل مشكلات المجتمع والتنمية.

٣) المراكز التعاونية: يتم التعاون مع المراكز الاستشارية والباحثين وذلك من خلال تمثيل قطاعات المجتمع المحلي والتنمية في هذه المراكز والتعاون في طرح الأولويات البحثية

للباحثين المتخصصين في هذه المراكز لتنفيذ المشروعات البحثية الناجحة.

٤) المشاريع المشتركة: ويتم من خلالها الشراكة الفعلية التي تستند على مبدأ تبادل الفائدة كركيزة أساسية في العلاقة بين الجامعات والمجتمع المحلي بتنفيذ مشاريع بحثية وتطويرية بحيث تضم فرق الباحثين والخبراء من أطراف الشراكة لتطوير المجتمع.

٥) التركيز على التوجه نحو تجمع عدد من الشركات معاً لدعم أبحاث علمية في الجامعات، ويتم الدعم في الشراكة المتجددة من قطاعات المجتمع والقطاع الخاص حيث تمول المشروعات البحثية التي يجريها الباحثين في الجامعات السعودية، ومساهمة هذه القطاعات في خدمة البحث العملي وخدمة المجتمع.

٦) التوسع في فكرة الكراسي العلمية في الجامعات لرجال الأعمال والمؤسسات وفق شروط محددة، وذلك من خلال الكراسي البحثية متعددة الأنشطة بحيث يتم تطويرها وتنويع أنشطتها من خلال الشراكة المتجددة لمواكبة التغييرات المتسارعة وحل المشكلات المتطورة والمتجددة.

٧) العقود البحثية المتجددة من الأساليب الناجحة في تحقيق الشراكة، وذلك من خلال تحديث الأولويات والمشروعات البحثية ومواكبة التطورات بما يسهم في حل مشكلات التنموية وتقديم حلول مبتكرة ومتطورة.

٨) تشجيع المجتمع المحلي على إنشاء مراكز ابحاث علمية، وهذه المراكز تسهم في خدمة الباحثين من خلال تهيئة البيئة البحثية وتزويدها بالمختبرات والتجهيزات وكافة الإمكانات المادية مقابل الإنتاج البحثي الموجه لخدمة المجتمع والمشروعات البحثية.

٩) إقامة حدائق البحوث والتقنية والحاضنات ومراكز الابتكار والتميز وأودية التكنولوجيا، وذلك لتوطين الصناعات وتنمية المجتمع في جميع مجالات المختلفة، وإنتاج الأعمال والمشروعات البحثية الريادية التي تسهم في دعم الاقتصاد والتنمية.

١٠) التوأمة بين حدائق العلوم والتقنية وكراسي البحث العلمي بين الجامعات السعودية وقطاعات المجتمع المحلي، وتسهم هذه التوأمة لدعم المشروعات البحثية والاستفادة من التجارب والخبرات الناجحة، ونقل وتسويق نتائج البحوث والمشروعات التطويرية.

١١) تنظيم المعارض والمؤتمرات التخصصية الدورية المشتركة لغرض تسويق الخدمات البحثية المتاحة والتي يمكن تقديمها للمجتمع واستقطاب مؤسسات وقطاعات المجتمع

المحلي لكي تتحمّل مسؤولياتها في تقديم الدعم المادي مقابل الخدمات تتلقاها.

وهكذا نجد إن العديد من الجامعات التي تتضمن التخصصات العلمية والهندسية مؤهلة لاتباع هذا النوع من الشراكة والتعاون مع المؤسسات الصناعية والإنتاجية ولكنها بحاجة إلى إجراء تعديلات في خططها وبرامجها التعليمية بحيث تجعل دخول الطالب إلى عالم العمل والانتاج من متطلبات التخرّج كونه يكسب الطالب العديد من المهارات والمعارف قبل أن يدخل عالم العمل، وبالتالي يقدم الفائدة لجميع الأطراف الطالب والجامعة والمؤسسة الانتاجية وبالتالي المجتمع.

- **معوقات تطبيق استراتيجية الشراكة المجتمعية المتجددة بين الجامعات السعودية والمجتمع المحلي:**

- البيروقراطية والروتين بين أطرف الشراكة المجتمعية.
- ضعف المردود المادي والمعنوي للإنتاج البحثي.
- العشوائية في رصد الاحتياجات البحثية لدى الجامعات السعودية وقلة اللقاءات مع المجتمع المحلي.
- ضعف مكانة البحث العلمي ونتائجه لدى المجتمع المحلي.
- انعزال المجتمع المحلي عن الجامعات وما تمتلكه من إمكانات معرفية وبحثية وبشرية مادية.

- **طرق التغلب على معوقات الشراكة المجتمعية المتجددة بين الجامعات السعودية والمجتمع المحلي:**

- التعاقد بين أطراف الشراكة في المستويات العليا بناء على توزيع المهام والانطلاق من مبدأ التفويض والمرونة في الإجراءات خلال فترة الشراكة.
- قيام الجامعات بتفعيل تسويق منتجاتها من البحوث العلمية والخدمات الاستشارية.
- تحفيز روح الشراكة المجتمعية بين الجامعات وقطاعات المجتمعالمحلي في مجال تنمية الموارد المالية للبحث العلمي.
- وضع خطة طويلة المدى تتسم بالمرونة والتحديث للتعاون الدائم بين الجامعات السعودية والمجتمع المحلي في مجال المشاريع البحثية والتطويرية وفقا لاحتياجات المجتمع المحلي البحثية والتنموية.

- تعزيز الوعي الاجتماعي تجاه البحوث العلمية لدى كافة القطاعات في المجتمع ورفع مستوى وعيها لأهمية البحث العلمي والاحساس بجدواه والعمل على دعمه وتشجيعه وتنويع مصادر تمويله.
- إتاحة الفرص واللقاءات بين الأساتذة الباحثين ونظرائهم في قطاعات المجتمع المحلي كمستشارين في مجالس إدارت المؤسسات الإنتاجية والخدمية الحكومية والخاصة لتوثيق العلاقة بينهم وبين قرنائهم والاستفادة من خبراتهم حسب مجالات تخصصاتهم وإصدار تشريعات مناسبة تلزم مؤسسات المجتمع العام والخاص بطلب المشورة من المراكز البحثية في مؤسسات التعليم العالي بدلا من احتكارها على الخبرات الأجنبية.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة أمكن تقديم التوصيات الآتية:

١- ضرورة وضع برامج توعوية وارشادية للمجتمع المحلي ومنها القطاع الخاص على كيفية إسناد مشكلاته واحتياجاته البحثية للمراكز البحثية في الجامعة لما تمتلكه من كوادر بشرية متخصصة.

٢- تقوية أساليب التواصل بين القطاع الخاص والجامعة من خلال الندوات والمؤتمرات المنعقدة في الجامعة.

٣- التوجيه بعدم تشجيع اعتماد القطاع الخاص على استيراد المنتجات البحثية من الخارج وضرورة تحفيز المجتمع المحلي والقطاع الخاص نحو الشراكة مع المؤسسات البحثية في مجال البحث والتطوير من خلال مراكز البحوث بالجامعة الوطنية توفيراً للنفقات مع تقديم جودةعالية في الأداء في كافةالقطاعات =.

٤- اعداد دورات تشاركية لقطاعات المجتمع المحلي مع مراكزالبحوث المتخصصة للزيادةالثقة بقدراتها وإمكانتها البحثية

٥- تعريف قطاعات المجتمع المحلي بأنماط التطورالسريعفيبعضالقطاعاتالإنتاجية بالجامعة.

٦- وضع خطة طويلة المدى تتسم بالمرونة والتحديث للتعاون الدائم بين الجامعات السعودية والمجتمع المحلي في مجال المشاريع البحثية والتطويرية وفقا لاحتياجات المجتمع المحلي البحثية والتنموية.

٧- تزويد الجامعة بالمعامل والأدوات البحثية اللازمة للإنتاج البحثي.مما قد يسهم في زيادة جذب قطاعات المجتمع المحلي لأعداد وتصميم مشاريع بحثية في ضوء الأحتياجات الفعلية في كافة القطاعات.

٨- دعم بيوت الخبرة المتخصصة والقائمة على الشراكة المجتمعية.بالكوادر البشرية المتخصصةواستقطاب الكفاءات المهنية في كافة القطاعات.

المراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

أ - المصادر:

آبادي، مجد الدين الفيروز. (١٩٧٧). **القاموس المحيط.** الجزء الثالث، القاهرة، دار الحديث.

ابن منظور، علي بن محمد مكرم (٢٠٠١). **لسان العرب.** الجزء الرابع تحقيق: عبدالله على الكبير وآخرون. القاهرة: دار المعارف.

أنيس، ابراهيم وآخرون. (١٩٧٢) . **المعجم الوسيط، الجزء الأول.** الطبعة الثانية، القاهرة، مجمع اللغة العربية.

البغدادي، شهاب الدين عبدالله (د. ت). **معجم البلدان.** الجزء الثالث، بيروت: دار صادر. الرازي، محمد بن أبي بكر (١٩٧٧). **مختار الصحاح.** ترتيب محمود خاطر.القاهرة: دار المعارف.

مجمع اللغة العربية(**د.ت**). **المعجم الوجيز، القاهرة،** الهيئة القومية لشؤون المطابع الاميرية.

ب - المراجع العربية:

الأحمدي، تماضر عبد الجبار إبراهيم. (٢٠١٨)."**التعليم العالي في بريطانيا جامعة أكسفورد أنموذج** –دراسة تاريخية" كلية الامارات للعلوم التربوية، الامارات.

التركستاني، حبيب الله .(٢٠٠٢)."استراتيجية تسويق نتائج البحوث العلمية مع الإشارة الى تجربة الملك عبدالعزيز" ، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، قطر.

التويجري، فاطمة عبد العزيز. (٢٠١٥)."**تحسين إدارة الكراسي البحثية في المملكة العربية السعودية على ضوء الخبرات العربية العالمية،** الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، مصر.

الثنيان، سلطان بن ثنيان. (١٤٢٩). **الشراكة بين الجامعات والمجتمع المحلي في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية: تصور مقترح،** رسالة دكتوراه، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

الجبرين، ملاك محمد. (٢٠١٨). **تطوير الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المتجددة – تصور مقترح، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية** (رسالة دكتوراه غير منشورة).

الحارث، فهد العربي. (٢٠١٢). **أزمة البحث العلمي والتنمية،** مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، الرياض، مأخوذ من شبكة الانترنت،www.elyahyaoui.org/crise-rd-arabe.htm . تاريخ الدخول للموقع ١٠ / ١١/ ٢٠١٨.

الحايس عبد الوهاب جود.(٢٠١٠). **الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي وتحدياتها بسلطنة عمان، دراسة ميدانية**، مأخوذ من شبكة الانترنت، www.minshawi.com/node/1609

خضر، جميل أحمد. (٢٠١١). تسويق مخرجات البحث العلمي كمتطلب رئيس من متطلبات الجودة والشراكة المجتمعية، المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي، **جامعة الزرقاء الخاصة – المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة ٩-١٣/٥/٢٠١١م.**

الخطيب، أحمد محمود. (٢٠٠٢). "**الشراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج وانعكاسها على أولويات البحوث الإدارية**" المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

الخليفة، عبدالعزيز بن علي. (٢٠١٤)."**صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة:** جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية انموذج، جامعة الملك سعود، الرياض.

دكروري، محمد متولي. (٢٠٠٩). **الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية، وزارة المالية، الإدارة** العامة للبحوث المالية، مصر.

الذيفاني، عبد الله.(٢٠١٤). أسس ومبادئ الشراكة بين الجامعات ومؤسساتها البحثية والمجتمع المحلي، **ورقة عمل مقدمة لورشة الأسس والمبادئ للشراكة بين المجتمع المحلي ومؤسسات البحث العلمي**، مركز البحوث ودراسات الجدوى، جامعة تعز: اليمن.

الزيدي، مفيد. (٢٠٠٥). الرقابة والحرية الأكاديمية في الجامعات العربية في الألفية الثالثة، **شئون عربية عدد ١٢٤**، ٨٨-١٢٠: مصر.

السدراني، صالح والعالي، عبد الرحمن، الغامدي، علي. (٢٠٠٠)."**البحث العلمي في جامعة الملك سعود: الواقع والتطلعات** "وقائع ندوة البحث العلمي في دول مجلس التعاون الدول الخليج العربي المنعقد بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، جدة.

السلطان، فهد بن سلطان .(١٩٩٨)."**شركاء من أجل التقدم: مجالات الاستثمار والتعاون ذات الفوائد المشتركة لقطاعي التعليم والأعمال الواقع وسبل التطوير**"، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

السويل محمد بن ابراهيم.(١٤٣٠). **تحديات قيام الشراكة المجتمعية الفاعلة**، مأخوذ من شبكة الأنترنيت www.imamu.edu.sa/events/community-partnership-forum-in-scienitic-research/pages/ names.aspx **تاريخ دخول الموقع ١٢ / ١٢ / ٢٠١٨.**

طه، راضي عبدالمجيد.(٢٠٠٧). **الشراكة بين المدرسة والمجتمع في بعض الدول المتقدمة وإمكانية الاستفادة منها في تطوير مجالس الأمناء باعتبارها صيغة من صيغ الشراكة:** دراسة ميدانية بمحافظة اسوان ،مصر.

طه، راضي عبدالمجيد.(٢٠١٤)."**التمويل والشراكة في تطوير التعليم في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة**، دار الفكر العربي، مصر.

طيب، أسامة.(١٤٢٦). **نحو مجتمع المعرفة**، سلسلة دراسات يصدرها معهد البحوث والاستشارات جامعة الملك عبدالعزيز، الإصدار الخامس: جدة.

عبدالستار، رضا محمد .(٢٠١٠). " **الشراكة في مجال تعليم الكبار من اجل تحقيق اهداف التعليم للجميع**" جامعة عين شمس، مركز تعليم الكبار، مصر.

العتيبي، فهد بن عباس .(٢٠١٢)."مجالات الشراكة بين القطاع الخاص وبين مدارس التعليم العام كم ايراها مديرو المدارس بمدينة الرياض :دراسة استطلاعية ،**مجلة جامعة الملك عبدالعزيز العلوم التربوية** السعودية ،الرياض.

العسل، إبراهيم .(١٩٩٦)."**التنمية في الإسلام مفاهيم –مناهج وتطبيقات**"، المؤسسة الجامعية، بيروت.

العنزي، حمود الطيار.(٢٠١٨). متطلبات تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية: رؤية مقترحة، **مجلة البحث العملي في التربية**، جامعة عين شمس، ع١٩،ج٤،ص٦٢٧-٦٥٧ .

العيسى، عبدالرحمن بن محمد، سحاب، سالم احمد.(٢٠٠٦)."**تجربة جامعة الملك عبدالعزيز في الاعتماد والجودة**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

الغامدي، حمدان أحمد، عبدالجواد، نور الدين محمد.(٢٠١٥). **تطور نظام التعليم في المملكة العربية السع**ودية، ط٤، الرياض، مكتبة الرشد.

الفيصل، عبدالله.(١٩٩٦)."**جامعة الملك سعود تتفاعل مع احتياجات خطط التنمية والمجتمع**" المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

القباري، جود علي .(٢٠١٨). **الشراكة البحثية بين الجامعات والقطاع الخاص وفق مؤشرات مجتمع المعرفة:** تصور مقترح، جامعة الملك سعود، كلية التربية (رسالة دكتوراه غير منشورة).

القحطاني، منصور بن عوض.(١٤٢٩). **آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المحلي في مجال البحوث والاستشارات**، حولية كلية المعلمين في ابها، العدد الثالث عشر.

القحطاني، منصور بن عوض.(٢٠٠٥)."**تفعيل روح الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص** :الواقع وسبل التطوير، جامعة الملك سعود ،الرياض.

قنديل، أماني.(٢٠٠٨). "**الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، الشبكة العربية للمنظمات الاهلية، بيروت.

القوصي، علاء الدين.(١٤٣٠). **الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في العالم العربي (المعوقات، والتحديات، ومحاولات تذليلها**، مأخوذ من شبكة الأنترنت . www.imamu.edu.sa/events/community-partnership-forum-in-scienit-research/pages/ names.aspx **تاريخ دخول الموقع ١٢ / ١١ / ٢٠١٨.**

محروس ، محمد الأصمعي (٢٠٠٠) . **الاصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة** : من المفاهيم الى التطبيق ،مصر ، دار الفجر للنشر والتوزيع .

محمد، ماهر.(٢٠١٧). تفعيل الشراكة بين الجامعات والمجتمع المحلي في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول المتقدمة، **المجلة الدولية للبحوث التربوية، العدد ٢**، مجلد ٤١، ٢٤١-٢٩٤: جامعة الإمارات.

مراد، سامي.(٢٠١٦). سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية، **ورقة علمية مقدمة في مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية ٢٤-٢٢ / نوفمبر.**

معايعة، عادل سالم.(٢٠١١). **تجارب دولية حول الشراكة بين الجامعات وقطاعات الانتاج والخدمات،** في الشراكة والتنمية دور الشراكة في القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، محرراً، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

معايعه، عادل سالم موسى.(٢٠٠٨). "**تجارب دولية حول الشراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج والخدمات**" المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

مهنا، كامل. (٢٠٠٦). **بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية.** التقرير السنوي الخامس، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

ناجي، رجاني.(٢٠٠٠). التحام الجامعات ومراكز البحث العلمي مع واقع المجتمع ومشكلاته وحاجاته " الواقع والطموح" **مؤتمر جامعة القاهرة للبحوث والدراسات العليا والعلاقات الثقافية،٢٨-٢٧مارس** جامعة القاهرة: مصر.

هاشم، نهلة عبدالقادر.(٢٠٠٥). "**الشراكة بين المدارس والجامعات والتنمية المهنية للمعلمين في مصر**" جامعة عين شمس- كلية التربية، مصر.

ويلبرج، هيربرت (١٩٩٥). التدريس من أجل تنمية التفكير(ترجمة عبد العزيز البابطين). الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

ياقوت، محمد مسعد.(٢٠٠٧). **المجتمع المحلي ودوره في دعم البحث العلمي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مأخوذ من شبكة الانترنيت، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٨/١١/١٢،**

http://www.gulfinthemedia.com/index.php?m=araa&id=2296&lang=ar&PHPSESSID=062

يعقوبي، محمد، عزيزي، لخضر.(٢٠٠٥). الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية، **مجلة علوم إنسانية، العدد ٣١، ٢-٦٧.**

ثانياً : المراجع الأجنبية :

-Bailey,A,Burke,O,Weekes,T,& Edward James,M.(2014). University-Community Engagement and the Role of ICT for Development Initiatives. Proceedings Annual Workshop of the AIS Special Interest Group for ICT in Global Development.

-Makuwira, Jonathan.(2004) "Non-Governmental organizations (NGOS) and participatory Development in Basic Education in Malawi" current Issues in comparative Education,vol.6,No.2,May,p114 .

- Minnes- Brandes .G(1995) . Collabration betwee Teachers and University educators in aprfessioal Deelopment Context : Shared situated Ccases , ph.D Canda.Dissertation Abstract international .VoL .56 ,The University of British Columbia ,Sept ,

-Mallory, Bruce L; Reflections on the Wingspread Experience, U.S. Department of Housing and Urban Development, Office of Policy Development and Research,Washington DC,March 2002,P.26 .

-Nielsen, Natalie, et. Al: Improving Education Through Collaboration:A Case Study of the Long Beach Seamless Education Partnership, Business-Higher Education Forum, Washington DC,2009,P.3 .

-Reid,Norman J (2000). Community participation- how people power brings sustainable benefits to community,USD Arural Development office of community development,USA,June.P2.

-Wood,D,& Dodd,A.(2010). Preparing students and community organizations for effective use of ICTs through a service Learning initiative. Proceeding ascilite Sydney,1119-1130 .

-Desrosiers, Patricia L; Suk-hee, Kim.The Journal of Nonprofit Education and Leadership; Urbana Vol. 9, Iss. 3, (2019). DOI:10.18666/JNEL-2019-V9-I3-9544

-Osafo, Emmanuel; Yawson, Robert M.European Journal of Training and Development; Limerick Vol. 43, Iss. 5/6, (2019): 536-553. DOI:10.1108/EJTD-12-2018-0119

-Murphy, Daniel; McGrath, Dianne.Journal of Higher Education Policy and Management; Abingdon Vol. 40, Iss. 4, (Aug 2018): 321-341. DOI:10.1080/1360080X.2018.1482102

- Roni Strier ,High Educ (2011) 62:81–97 DOI 10.1007/s10734-010-9367-x

https://www.forbes.com › sites › karstenstrauss › 2017/09/20 › the-worlds-to